

النشرة الإخبارية

من أجل المعنيين بحقوق الإنسان
يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 2014
المجلد 44 العدد 001



منظمة العفو
الدولية

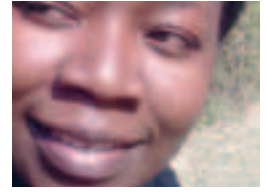
جسدي حقوق



في هذا العدد من النشرة الإخبارية

جسدي.. حقوقي

شارك في الحوار الدائر، مع بدء الاستعدادات لإطلاق حملتنا العالمية الجديدة حول الحقوق الجنسية والإنجابية. **الصفحة 4**



تذكر أمينة

عندما أرغمت أمينة الفيلالي على الزواج من الرجل الذي قالت إنه اغتصبها، رأت في الانتحار خلاصها الوحيد - حسبية الحاج صحراوي توضح لماذا **الصفحة 6**



«أنا معجبة ببياتريز - يا لها من امرأة قوية!»

قصة بياتريز التي كافحت من أجل حياتها في السلفادور، فأهملت إطلاق حملة عالمية. **الصفحة 9**



المأساة التي حطمت جدار الصمت

جاكلين هيلي، المحامية والناشطة في منظمة العفو الدولية، توضح لماذا يعتبر الإجهاد حقاً من حقوق الإنسان. **الصفحة 10**



أخبار أخرى في النشرة الإخبارية: روح الدعابة أمر مطلوب

عاش متحف السلطة الروسي حياة قصيرة ودراماتيكية. شاهد الفن الذي أزعج السلطات كثيراً. **الصفحة 16**



لعبة الطائرات بدون طيارين

نتساءل لماذا قُتلت جدة نبيلة بيبى بطائرة بدون طيار، ونوضح كيف يتأكد النشطاء الشباب في فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة من أن قصتها لن تُنسى. **الصفحة 18**



ما وراء الواجهة البراقة

قليلون من زوار الإمارات العربية المتحدة هم الذين يدركون أن الأحكام بالسجن لمدد طويلة تُستخدم لإسكات مواطنيها. **الصفحة 20**



وفي النشرة الإخبارية أيضاً:

رسالة من الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتيه بمناسبة العام الجديد (**الصفحة 3**): هدم جدار المحرمات في بوركينافاسو (**الصفحة 14**): تهريب الأخبار إلى تركمانستان (**الصفحة 15**): أكتب رسالة.. غير حياة إنسان (**الصفحة 22**): الحياة بعد الإخلاء القسري في بابوا نيو غينيا (**الصفحة 24**)



قصة الغلاف

تعاني العديد من النساء في نيبال من حالة مؤلمة تُدعى هبوط الرحم، ولكنهن يشعرن بحرج كبير يمنعهن من الكلام عن الموضوع. أما الآن، فإن بعضهن، مثل راجكوماري ديفي (في الصورة) مصمّات على الانفتاح وإيجاد الحلول. طالع المزيد في **الصفحة 12**

الحصول على النشرة الإخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في
الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في
السنة مقابل 15 جنيهاً أسترالياً/24 دولاراً
أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً أسترالياً/
54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات).
وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية
وهيكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة.
يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على
العنوان wire.subscribe@amnesty.org
أو الاتصال بالهاتف رقم +44 207 413
5814/5507.

للتضمام إلى منظمة العفو الدولية
يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2014 عن
مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org

© Amnesty International Ltd
رقم الوثيقة: NWS 21/001/2014
Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Group,
Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز
استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة
أو تخزينه أو نقله بأية صورة من
الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو
تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول
على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial Studio, Global
Content Programme, Amnesty
International, International
Secretariat, Peter Benenson House,
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:

Amnesty International ©

مبنى مكاتب فرع منظمة العفو الدولية
في هولندا وسط أمستردام مُضاء بصور
الأشخاص الذين وردت حالاتهم في
فعالية الكتابة من أجل الحقوق 2013.
وهي أكبر فعالية لحقوق الإنسان في
العالم. 4 ديسمبر/كانون الأول 2013.



الافتتاحية: عام جديد، أحاديث جديدة

حتى المجالات الأكثر حميمية في حياتنا لها مساس بحقوقنا الإنسانية. وفي هذا العدد من النشرة الإخبارية، اقرأ قصصاً مثيرة للاهتمام للنساء والرجال والأطفال الذين تعرضوا لهذا الأمر شخصياً.

إن مناقشة الحقوق الجنسية والإنجابية يمكن أن تكون صعبة، الأمر الذي يشكل تحدياً نأمل أن تقبل مواجهته. يرجى الانضمام إلى حملتنا العالمية الجديدة «جسدي.. حقوقي» لأننا بتجرؤنا على بدء أحاديث جديدة، يمكننا معاً أن نبدأ بالضغط من أجل إحداث تغيير مهم للغاية في أوضاع حقوق الإنسان.

وفي النشرة الإخبارية أيضاً، اكتشف كيف تُحدث القوة التي يتحلّى بها الناس فرقاً، وقرأ رسالة الأمين العام سليل شتي إلى النشطاء بمناسبة العام الجديد (ص 2-3). أنظر كيف يخضع الفن للرقابة في روسيا، واطلب من الرئيس بوتين الكف عن الهجوم على حرية التعبير قبل بدء دورة الألعاب الأولمبية في سوتشه في فبراير/شباط (ص 16).

واصل الكتابة من أجل الحقوق. إن أن أشخاصاً مثل محمد الركن، وهو محام مسجون لمدة 10 سنوات في الإمارات العربية المتحدة (ص 22)، بحاجة إلى دعمنا. وقد كانت حملة منظمة العفو الدولية «أكتب من أجل الحقوق» في ديسمبر/كانون الأول مثلاً مضيئاً على أن من الصعب للغاية تجاهل آلاف الأصوات التي تطالب بالتغيير. وسنوافيكم بتحديث بشأن الفعاليات والأنشطة المدهشة التي حدثت في العالم بأسره في عدد مارس/آذار - أبريل/نيسان 2014 من النشرة الإخبارية.

اقرأ النشرة الإخبارية على الإنترنت، ومدونتنا النشرة الإخبارية الحية على الرابط: www.livewire.amnesty.org

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

نحو 250,000 شخص طلبوا من سري لنكا قول الحقيقة

«هل لديكم أسئلة محددة ليست حول سري لنكا أو حقوق الإنسان؟» بهذه الكلمات لخص ناطق رسمي بلسان الكومونولث بحنف اجتماع رؤساء الحكومات الذي عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني بدون قصد. وقد أسهمت حملة منظمة العفو الدولية من أجل فضح سجل حقوق الإنسان الفظيع لسري لنكا في تأجيج النقاش الساخن في وسائل الإعلام الذي اتسم به بالاجتماع. وفي النهاية لم يشارك في الاجتماع سوى 25 رئيس حكومة من أصل 53 - وهو ما يُعتبر تندياً تاريخياً لعدد الحاضرين. وبفضل التحرك الذي قام به نحو 250,000 شخص ستتم مراقبة الخطوات التالية المتعلقة برئاسة سري لنكا لمنظمة الكومونولث في شتى أنحاء العالم عن كثب.

وضع حد لعمليات الإخلاء القسري في كينيا

«إن الدعم الذي قدمه لنا أعضاء منظمة العفو الدولية في سائر أنحاء العالم مسّ شغاف قلوبنا وحزّك مشاعرنا وألهمنا. ولعل الكلمات لا تكفي لشكرهم». جستاناس نيانغايا، مدير فرع منظمة العفو الدولية في كينيا.

في 9 ديسمبر/كانون الأول 2013، قام بعض السكان من 10 عشوائيات في نيروبي ونشطاء من منظمة العفو الدولية بتسليم عريضة ممهورة بأكثر من 83,000 توقيع من 115 بلداً إلى تشاريتي نغيلو، وزير الدولة الكيني لشؤون الأرض والسكن والتنمية الحضرية. وقد دعت العريضة إلى سن قانون يضع حداً لعمليات الإخلاء القسري، وكرر تشاريتي نغيلو القول إنه لن تحدث أية عمليات إخلاء بدون اتباع الإجراءات الواجبة، واقترح تشكيل لجنة للسكان لتكون صلة وصل مع الوزارة بشأن وضع قانون حول عمليات الإخلاء وإعادة التوطين.

حملتنا مستمرة!

www.amnesty.org/endforcedevictions

«كأشخاص مختلطى الجنس، نشأتنا على الاعتقاد بأننا مُشِينون وأننا لن نجد شخصاً آخر مثلنا أبداً. ولذا من المهم أن نُظهر للعالم أن لا أحد مشِين وأن الحب لا يعرف نوع الجنس». ثايسينغ مكوين، منسقة العمل الدعوي في جماعة ناشطة تدعى المنظمة الأفريقية للمتحوّلين ومختلطى الجنس، ومركزها بالقرب من بريتوريا بجنوب أفريقيا. وهذه الصورة جزء من معرض صور نُظّم في جوهانسبرغ في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ويهدف إلى الاحتفال بالأشخاص ذوي الميول المثلية والثنائية والمتحوّلين إلى الجنس الآخر ومختلطى الجنس في أفريقيا.

ملاحظات من الميدان

بوسائلنا البسيطة وبتمسكنا بمبادئ حقوق الإنسان نواصل نضالنا

رسالة إلى النشطاء من الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شنتي بمناسبة العام الجديد.

مع بدء العام الجديد، أود أن أحتفي ببعض الأمور التي حققناها معاً في عام 2013.

فمازلنا نعكف على إحصاء التعريبات والرسائل التقليدية الجيدة والرسائل النصية القصيرة والتوافيق على العرائض. ولكن من الواضح أن مئات الآلاف من الأشخاص من نحو 80 بلداً شاركوا في أكبر فعالية لحملتنا

العالمية «أكتب من أجل الحقوق» في ديسمبر/كانون الأول.

وقد تحدينا السلطات، مسلحين بالأفلام ولوحات مفاتيح الحواسيب، لإطلاق سراح سجناء الرأي وقول الحقيقة وتصويب المظالم. وسيكشف الزمن عن الأثر الذي ستركه تحركاتنا. إن عجلات آلة القوة يمكن أن تدور ببطء، بيد أن من المهم أن تتذكر أنه حالما ترسل رسالتك الإلكترونية أو الفاكس أو الرسالة العادية، فإنها تصبح جزءاً من شيء أكبر بكثير. وعندما تبدأ مئات الرسائل بالوصول إلى السجن، فإن المسؤولين يعلمون أننا نراقبهم، وأن الشخص الموجود داخل تلك الزنزانة يعلم أنه في الوقت الذي ينتظر فيه فتح بابها، فإننا ننتظر معه كذلك.

إن إطلاق سراح يورم بوبا في نوفمبر/تشرين الثاني - التي سُجنت في كمبوديا بسبب نفاها عن حقوق مجتمعها المحلي في السكن - كان بمثابة تشجيع قوي لكل من أرسل مناشدة من أجلها. وقد قدمت بوبا الشكر لمؤازري منظمة العفو الدولية مباشرة على نضالهم إلى جانبها. وسنستمر في العمل من أجل ضمان إلغاء الحكم الصادر بحقها.

إن الأنشطة يمكن أن تكون لعبة طويلة. فمعاهدة الحد من الأسلحة التي أقرها زعماء العالم في أبريل/نيسان الماضي توضح هذا الأمر. إذ أنها استغرقت 20 عاماً من العمل الشاق والمنسق من قبل منظمة العفو الدولية بأسرها وشركائها الرئيسيين قبل أن يتم التوصل إليها. ولكننا فعلنا ذلك أخيراً. ومنذ ذلك الوقت وقَّعت عليها 115 دولة، والعدد في ازدياد. وقد بدأ عملنا من أجل التأكد من أن المعاهدة تُحدث تغييراً حقيقياً في حياة الناس.

ومع طلوع فجر عام 2014، سيكون العديد من التحديات بانتظارنا. فانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تُرتكب على نطاق هائل، من سوريا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الشهادة على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال توثيقها ورسم خريطتها، إلى تنظيم الحملات والقيام بجهود كسب التأييد من أجل التغيير، بات واضحاً أن الظلم في أي مكان هو الظلم في كل مكان. ويوماً ما سنُكشف الحقيقة ونتحقق العدالة.

شكراً لكم على كونكم جزءاً من منظمة العفو الدولية؛ فنحن معاً نحدث فرقاً مهماً.



© Amnesty International

ينبغي القضاء على التعذيب في كازاخستان

نُكر أن روزا توليتايفا، وهي ناشطة عمالية، عُثقت من شعرها وخُنقت بكيس بلاستيكي وتعرضت للإذلال الجنسي على أيدي الشرطة في زهاوزن في ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد أُدينت بتهمة «التحريض على الفتنة»، ولا تزال بانتظار أن يقوم المسؤولون بالتحقيق في مزاعمها. يرجى دعوة الرئيس الكازاخستاني إلى احترام تحقيق العدالة لروزا وغيرها من ضحايا التعذيب، وذلك بالتوقيع على عريضتنا قبل 7 مارس/أذار. وسنقوم بتسليمها في وقت عيد الربيع - النيروز - الذي يحتفل بالبيدات الجديدة.

www.amnesty.org/en/appeals-for-action/kazakhstan



الناشطة من أجل حقوق السكن يورم بوبا، التي وردت قصتها في عدد نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2013 من النشرة الإخبارية، تحتفل بإطلاق سراحها بكفالة في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث قالت:

«أقدم بالشكر إلى مؤازري منظمة العفو الدولية! لقد تكلمت حملتكم بالنجاح مثلما يُظهر إطلاق سراحنا! ولكن قضيتي لم تنته بعد. أرجو مواصلة الضغط على الحكومة الكمبودية لحملها على إنهاء الدعوى المرفوعة ضدي، ومواصلة تقديم الدعم لي ولمجتمعنا ولاخرين في كمبوديا. إذ يمكننا تحقيق أكبر النجاحات عندما نعمل معاً».

راسلونا

إننا نرحب دائماً بآرائكم وتعليقاتكم وأفكاركم! أكتبوا إلينا على thewire@amnesty.org

المكسيك: رحلة صور المهاجرين

سيُعرض معرض «رحلات غير مرئية»، وهو معرض صور يُظهر سفر المهاجرين من بلدان أمريكا الوسطى عبر المكسيك باتجاه الحدود مع الولايات المتحدة، في قلب المدينة التاريخية القديمة مكسيكو سيتي حتى 19 يناير/كانون الثاني. وقد بدأ المعرض الخارجي في أكتوبر/تشرين الأول كجزء من حملة منظمة العفو الدولية من أجل إجراء تحقيقات شاملة في جميع الاعتداءات التي تقع على المهاجرين والمدافعين عن حقوقهم. وسيواصل المعرض سفره إلى المدن المكسيكية الرئيسية التي تضم ملاحج المهاجرين. ويهدف المعرض إلى دعم المهاجرين والنشطاء، والاحتفاء بالدور المهم الذي تلعبه الملاحج في ظروف مليئة بالتحديات.

نظر الموقع: <http://bit.ly/InvisibleJourneys>

إسقاط تهمة الإرهاب الموجهة إلى جدة كردية

وأخيراً انتهت محاكمة سلطنة أكيوكا، وهي جدة كردية تواجه حكماً بالسجن لمدة ست سنوات في أحد السجون التركية بسبب مشاركتها في تجمعات سلمية. وكنا قد نشرنا قصة ومناشدة تتعلق بسلطنة في عدد يوليو/تموز - أغسطس/آب من النشرة الإخبارية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2013 تلقت تأكيداً نهائياً بإسقاط إدانتها بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية، وقالت لنا سلطنة: «لقد انزاح حمل ثقيل عن كاهلي. إذ لو سُجنت، لما خرجت حية. فشكراً لكم جميعاً على دعمكم».

لا تشيحوا بوجوهكم

لقد زار معرض «ديفوار دي ريغار»، وهو معرض صور متنقل آخر يقيمه فرع منظمة العفو الدولية الناطق بالفرنسية في بلجيكا، 20 مدينة وبلدة بلجيكية حتى الآن، واجتذب نحو 30,000 زائر. ويدعو المعرض الزوار إلى فتح عيونهم على عقود انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الناس في شتى أنحاء العالم، والقيام بتحريك مع منظمة العفو الدولية. ومن المقرر أن يسافر المعرض إلى أكثر من 30 بلدة أخرى خلال عام 2014.

شاهد صور فيلكر على الموقع:

<http://bit.ly/DevoirDeRegard>

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، أكتب إلى

العنوان الإلكتروني: cgotovitch@amnesty.be

جسدي.. حقوقي

انضم إلى الحوار مع بدء الاستعدادات لإطلاق حملتنا بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية في مارس/آذار 2014.

والممولة جيداً. وعلى أعلى المستويات، يحاول بعض الحكومات العودة بهذه الحقوق إلى الوراء، والتشكيك بأفكار «الحقوق الإنجابية»، و«المساواة بين الجنسين»، أو تصنيف مبدأ «حقوق الإنسان للجميع» بأنه مفهوم غريب. والواضح هو أن حقوقنا في التعبير عن مشاعرنا ورغباتنا الجنسية واتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادنا تواجه تحديات كبيرة.

وعلى مدار السنتين القادمتين، ستحاول حملة منظمة العفو الدولية «جسدي.. حقوقي» وقف هذا الاتجاه، وخاصة في كل من نيبال والسلفادور وبوركينا فاسو وأيرلندا وبلدان المغرب (الجزائر والمغرب – الصحراء الغربية وتونس) وستصل إلى الناس في سائر أنحاء العالم، وتشجعهم على كسر جدار الصمت الذي يحيط بهذه القضايا كخطوة أولى على طريق المطالبة بحقوقهم.

فإننا تمكنا من كسر جدار الصمت، فإن الحكومات ستضطر إلى التقدم والبدء بحماية حقوق الأشخاص في اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم وحياتهم. ونظراً لأن الحقوق الجنسية والإنجابية هي من حقوق الإنسان، فإنها تخصنا جميعاً.

شأناً تقرره الحكومات. كما أن بعض الحكومات تسمح لأشخاص آخرين في حياتنا باتخاذ القرارات التي تخصنا – من قبيل الأطباء أو الزعماء الدينيين أو الوالدين. ويعجز بعضها الآخر عن الإيفاء بالتزاماته نحو توفير المعلومات والخدمات التي تعتبر حقاً للناس.

ففي بوركينا فاسو، يمكن للعيادات الصحية أن ترفض إعطاء وسائل منع الحمل للنساء ما لم يكن أزواجهن برفقتهن. وفي المغرب يمكن إرغام الفتيات على الزواج من مغتصبيهن حفاظاً على شرف العائلة و«حماية» للمعتدي من الملاحقة القضائية. وقد سافرت أكثر من 150,000 امرأة إلى المملكة المتحدة من أيرلندا خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2012، لأن الإجهاض هناك غير قانوني ما لم تكن حياة المرأة في خطر شديد. وفي العديد من البلدان يمكن أن تكون إقامة علاقة حب مع شخص من الجنس نفسه – أو حتى ارتداء ملابس مخالفة للمعايير الاجتماعية – كافية لوضعه خلف القضبان.

إن استمرار مثل هذه القيود يعني أن أماننا الكثير كيه نقوم به. ويختم رد الفعل ضد الحقوق الجنسية والإنجابية – بدفع من جماعات المصالح المنظمة

عندما يتعلق الموضوع بأجسادنا وعلاقتنا، فإن حواراتنا الأكثر حرية تدور داخل رؤوسنا. وغالباً ما نحتفظ بسرية هذه الأفكار. لمانا؟

هذا هو السؤال الذي طرحه منظمة العفو الدولية في الفترة التي تسبق موعد إطلاق حملتنا العالمية الجديدة بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية في الفترة 6-8 مارس/آذار. ونعتقد أنه سؤال يستحق الطرح لأن الجواب ربما يكون مفاجئاً للعديد منا.

فكر في السؤال. لمانا نلون بالصمت إزاء مثل هذا النوع من الأفكار؟ ربما لأن ما نشعر بأننا نستطيع قوله علناً يخضع لقيود المجتمع الذي نعيش فيه.

إن هذه المعايير الاجتماعية تخضع لسيطرة حكوماتنا ومجتمعاتنا وحتى عائلتنا. وعندما نتحدث تلك المعايير نشعر بالذنب – وحتى الحرج، ونخشى من الوصمة، وحتى من السجن. ولهذه الأسباب نلون بالصمت.

ومن خلال حملة «جسدي.. حقوقي» نريد أن نساعد على كسر جدار الصمت، لأن العديد من الناس لا يعرفون الآن أن لهم حقوقاً، فما بالك بالمطالبة بها. إن حواراتنا التي هي جزء من حقوقنا – من قبيل ما إذا كنا نريد إنجاب أطفال ومتى ننجبهم – أصبحت

ما هي الحقوق الجنسية والإنجابية؟

لك الحق في:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتك
- طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية والحصول عليها
- اتخاذ القرار بشأن إنجاب الأطفال وتوقيت إنجابهم
- اختيار الزواج من عدمه
- الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية
- عدم التعرض للعنف الجنسي

اطلع على المزيد <<<

اقرأ المزيد للاطلاع على معلومات حول حملتنا. نحن نبدأ الحديث – انضم إلينا على الموقعين #MyBodyMyRights و amnesty.org/mybodymyrights

نشطاء منظمة العفو الدولية يتحدثون عما تعنيه لهم حملة «جسدي.. حقوقي»...

«تعني أن جسدي ملكي وأن لي كامل السيطرة عليه. وسأظل أناضل من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية للجميع إلى أن تصبح النساء والفتيات قادرات على اتخاذ الخيارات الإنجابية المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على حقوقهن الإنجابية».

فونغاي في تشيكواندا، هراري، زيمبابوي



© Private

«جسدي.. حقوقي، تعني أنه لا يحق لأحد أن يعتمد على إهانتني أو التمييز ضدي أو الاشتباه بي بسبب لباسي أو مظهري الجسدي».

أنطونيو كمارا لوبيز، مدريد، أسبانيا



© Private

«تعني الحرية - والثورة من الداخل إلى الخارج».

نيكولاس كوريزو، بوينوس أيريس، الأرجنتين



© Private

«معناها أنني أستطيع أن أتخذ قرارات بشأن القضايا الصحية والعلاقات والجنس والحمل والزواج والعائلة وغيرها بحرية وبصورة متبصرة وبدون إكراه أو عنف».

كلارا، براغ، جمهورية التشيك



© Private

«تعني أن لي كامل الحقوق في جسدي. لقد علمت أن الرجال يسيطرون على قرارات النساء فيما يتعلق بأجسادهن. ولذا أود أن أشارك في حملة الحقوق الجنسية والإنجابية من أجل زيادة الوعي في أوساط الفتيات الصغيرات والنساء في مختلف القرى».

أمير جوشي، كاتماندو، نيبال



© Private

«معناها أن أكون حراً في اختيار شريكي».

مسمين أوجا، لومي، توغو



© Private

«تعني أنني لا أحتاج إلى إذن من شخص آخر فيما يتعلق بالخيارات التي أتخذها بشأن جسدي وحياتي».

سليمه بكاس، المغرب



© Private

«تذكرني بأننا نحن الشباب يجب أن نناضل من أجل حقوقنا. فالتناس في هونغ كونغ لا يعرفون معنى الحقوق الجنسية والإنجابية، ويعتقد بعضهم أننا لا نستطيع تقرير كيفية استخدام أجسادنا، وأن تعليمنا الأمور المتعلقة بالجنس سيجعلنا نفعل أشياء سيئة، إننا أردنا أن نعرف أموراً أكثر عن الجنس، فإننا نصبح فتيات «سيئات»... لماذا؟».

لام يو يي، هونغ كونغ



© Private

بوسعنا أن نُحدث فرقاً

يعتبر الاغتصاب أحد أفسس أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية التأكد من أن القانون والشرطة والنظام القضائي توفر الحماية للنساء. كما تقع على عاتقنا مسؤولية تدكّر أمينة. ويمكننا أن نفعل ذلك بضمآن ألا تضطر أية امرأة أو فتاة أخرى إلى السير في طريقها المأساوي. ويجب أن يعرف المغتصبون أنه لا سبيل لهم للإفلات من السجن. وأن الضحايا يجب أن يحصلن على الدعم، لا على وصمة العار.

بناضل الرجال والنساء في شمال أفريقيا ضد القوانين التي تتطوي على تمييز. وسيكون للتضامن الدولي من خلال حملة منظمة العفو الدولية القادمة «جسدي.. حقوقي» أهمية بالغة لدعم نضالهم. فعلى سبيل المثال، عندما وردت أنباء عن «فحوص العذرية» القسرية في مصر، أتهمت النساء بالكذب ومحاولة تشويه صورة الجيش. وقد قالت لنا إحدى النساء إن بياناً صحفياً لمنظمة العفو الدولية ذكر علناً أنها تعرضت لاعتداء جنسي، جعلها تشعر بالقدرة على السير في الشارع ورأسها مرفوع مرة أخرى. وفجأة بدأ النظر إليها على أنها من الناجيات من العنف. وإذا كان بإمكاننا إلقاء القوانين البالية وأفكار العار في كتب التاريخ، فإننا نستطيع أن نمنع حدوث قصة أخرى كقصة أمينة.

وفي المجتمعات المحافظة، هناك فكرة خاطئة مفادها أن النساء والفتيات يمكن أن يجلبن العار لعائلاتهن وأن قيمة البنت أو الفتاة تكمن في عذريتها. ويحاول الناس إخفاء حادثة الاغتصاب، وربما يلجأون إلى ترتيب الزواج كطريقة لدرء العار عن العائلة. ويبدو الأمر وكأن الاغتصاب ليس فعل عنف ضد الفتاة أو المرأة، وإنما مسألة تتعلق بقيمتها. ويمكن أن يُنظر إليها كسلعة عائلية في الثقافة التي ترى أن الزواج وإنجاب الأطفال هما الهدف الرئيسي للمرأة في الحياة. والافتراض هنا هو أن المرأة كي تتزوج يجب أن تكون عذراء. وإذا ما اغتصبت، فإنها تصبح أشبه ببضاعة فاسدة.

وفي المجتمع الأبوي يمكن أن يُنظر إلى تزويج المرأة لمغتصبها كطريقة لحماية الضحية والحفاظ على «شرفها». والفكرة هنا هي أن زواج المرأة خير من أن تصبح منبوذة.

المجتمع مستعد للتغيير

إن التصرف البائس الذي اقدمت عليه أمينة، والغضب العام الذي أعقبه أدباً أخيراً إلى فضح هذا الواقع البشع. ولن يكون بالإمكان إخفاؤه تحت البساط بعد اليوم: بل ينبغي مجابهته وأن تتم موازنة القانون مع المجتمع الذي نعيش فيه.

وغالباً ما تُصنّف حقوق المرأة من قبل الذين يعارضونها في المنطقة بأنها مفهوم غربي. وإنه لامر رائع أن عائلة أمينة وفتت إلى جانبيها وانضمت إلى احتجاجات الشارع التي أشعلت وقاتها فتيلها، مع أن عائلتها ليست من العاصمة، ولم تحظ بمستوى عال من التعليم.

وهذا يُظهر أن المجتمع المغربي مستعد للتغيير. ولكن هذا لا يعني أن زعماءه مستعدون لذلك. وقد أعلنت السلطات المغربية بسرعة أنها ستغير القانون الذي أجاز لمغتصب أمينة الزواج منها، ولكن ذلك لم يحدث بعد. فكم أمينة أصبح لدينا منذ انتحارها يا ترى؟

لقد انتحرت أمينة الفيلاي بابتلاع سم الفئران في مارس/آذار 2012. كانت في السادسة عشرة من العمر. إن عملها اليائس يُظهر عمق ألمها وبأسها: ولا بد أنها شعرت بأنها ليس لها من مُعين.

وقد علمنا أن أمينة كانت قد اغتصبت في بلدتها المغربية الصغيرة من قبل رجل أرغمت فيما بعد على الزواج منه. تصوّرني أن تكوني زوجة لمغتصبك وأن تُرغمي على رؤية ذلك الشخص طوال الوقت - إن ذلك سيكون أمراً مدمراً.

وقد تزوجها لأن القانون المغربي يبيع للمغتصب الإفلات من المحاكمة بالزواج من ضحيته، إذا كانت دون سن الثامنة عشرة.

لقد سببت وفاة أمينة غضباً شديداً في المغرب وفي سائر أنحاء المنطقة. ولعل ما سبب الصدمة الأشد هو أن القانون أباح مثل ذلك الزواج، وأن قاضياً سمح به. كما أنه كشف النقاب عن أن الدولة كانت متواطئة في التغطية على الاغتصاب. وبدلاً من توفير الحماية لها كضحية لجريمة، فإن القانون جعل منها ضحية مرة ثانية. إن مثل هذا القانون لا يوجد في المغرب وحدها، وإنما أيضاً في الجزائر وتونس.

العار يُعتبر قوة شديدة

هذه بيئة قانونية تمنع النساء والفتيات من الإبلاغ عن الاغتصاب. ولأعتبر الضحية ناجية من فعل عنف خطير. وكان لقصة أمينة صدى في حالة أخرى في تونس، حيث قدّمت شابة شكوى إلى الشرطة بشأن اغتصابها من قبل اثنين من أفراد الشرطة، وانتهى الأمر بها إلى أن تصبح هي نفسها متهمه «بمخالفة الآداب العامة».

وينظر إلى النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي على أنهن سبب المشكلة. والاتهام دائماً هو: ماذا فعلت لتجلبني هذا لنفسك؟ ومن الأمور التي لا تُصدق في المغرب أن عقوبة المغتصب تتوقف على ما إذا كانت الضحية عذراء أم لا.

زهراء الفيلاي تمسك صورة لابنتها أمينة بعد أسبوع من انتحارها. وقد انتحرت أمينة بتناول سم الفئران في مارس/آذار 2012 عقب إرغامها على الزواج من الرجل الذي زعم أنه اغتصبها.

«إنني معجبة ببياتريز - يا لها من امرأة قوية!»

سارة غارسيا (إلى اليمين)



لقد كان نضال بياتريز من أجل حياتها ملهماً لإطلاق حملة عالمية.

البلدان في العالم أجمع فقط اختارت أن تفرض قوانين مشابهة، وذلك لأن مثل هذه القوانين تشكل خطراً شديداً على النساء والفتيات.

معركة دامت 14 أسبوعاً

انبرت سارة غارسيا، وهي ناشطة سلفادورية في مجال حقوق الإنسان، إلى مساعدة بياتريز في المستشفى طوال مدة المعركة التي دامت 14 أسبوعاً. وخلال تلك الفترة، انفصلت بياتريز عن ابنها البالغ من العمر سنة واحدة، مما أضاف المزيد من الآلام إلى محنتها.

وقالت سارة: «إنني معجبة ببياتريز - يا لها من امرأة قوية!» فقد كان عليها أن تتعامل مع وضعها بين الحياة والموت، وأن تواجه في الوقت نفسه مثل هذه الروح العدائية من جانب النظام. وعلى الرغم من ذلك، فقد اختارت المضي قدماً في النضال من أجل حياتها. «لقد أرادت بياتريز الحق في اختيار الحياة، وأرادت أن تتشاطر المستقبل مع ابنها الصغير كما كانت تأمل. ويجب ألا تمرّ أية امرأة بمثل هذه التجربة المريرة.» وفي هذه الأثناء، نما الدعم المقدم لقضية بياتريز. فقد ناضل نشطاء منظمة العفو الدولية في 22 بلداً من أجل الدفاع عنها بلا كلل أو ملل، فقاموا بإرسال عريضة تضم ما يربو على 170,000 توقيع إلى الحكومة السلفادورية. وطالب خبراء من الأمم المتحدة ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان الحكومة السلفادورية بتوفير المعالجة الطبية الكافية بإنقاذ حياة بياتريز. ووصفت سارة هذه الحملة العالمية بأنها كانت «مكثفة» وأن التضامن الأممي أدى إلى تعزيز ما كنا نقوم به من جهود على المستوى الوطني».

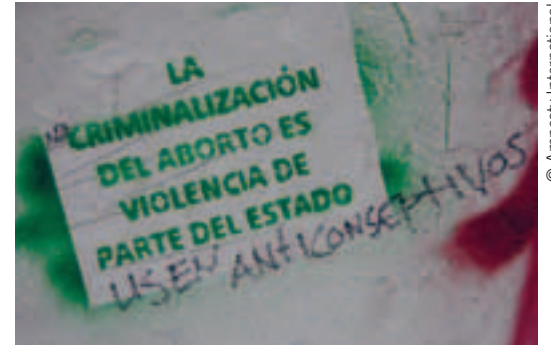
أعلاه: سارة غارسيا تتحدث على الهواء مباشرة من راديو دي توداس في السلفادور. وتبث محطة الإذاعة هذه يومياً أحاديث حول قضايا الحقوق الجنسية والإنجابية والعنف ضد المرأة. أنظر الموقع: <http://bit.ly/ColectivaFeminista> يمين: مؤازرو فرع منظمة العفو الدولية في بوركينافاسو، يقومون بتحريك من أجل بياتريز، مايو/أيار 2013.

الكلية وتقرحات في الجلد. وعندما أصبحت حاملاً، قال لها الأطباء إن استمرار الحمل يمكن أن يقتلها. كما كان الجنين ينقصه جزء كبير من الدماغ والحجمية، ولن يعيش أكثر من بضع ساعات بعد الولادة. بيد أن الأطباء كانوا يخشون من تقديمهم إلى المحاكمة بموجب القانون الذي ينص على الحظر الشامل للإجهاض في السلفادور، وشعروا بأن أيديهم مغلولة بفعل قانون قاس للغاية، إلى حد أن حفنة من

عندما دافعت امرأة اسمها «بياتريز» عن حقوقها في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2013، وطالبت بحقوقها الإنسانية في الحياة، بادرت أنصار منظمة العفو الدولية إلى الانضمام إلى صفوف النشطاء المحليين والدوليين. وقد رددنا معاً صدى صوتها، مرة بعد أخرى، إلى أن استمعت السلطات أخيراً. وتعاني بياتريز، وهي امرأة من السلفادور تبلغ من العمر 22 عاماً، من أمراض عضال، منها مشكلات في



© Amesty International



أعلى يمين: «جسدي ملكي، وأنا من يقرر بشأنه». هذا ما كتبت على القميص القطني الذي ترتديه هذه المحتجة، التي شاركت في احتجاج أمام المحكمة العليا في السلفادور في أبريل/نيسان 2013، حيث دعا إلى منح بياتريز الحق القانوني في إجراء عملية إجهاض طبي. لقد كانت حياة بياتريز وصحتها عرضة للخطر بسبب الحمل، وكان واضحاً أن الجنين لن يعيش.

وسط: تقول الكتابة على الجدار: «تجريم الإجهاض يمثل عنف الدولة»، وكتبت تحتها عبارة: «استخدم وسائل منع الحمل». وتعكس هذه الصورة جزءاً من النقاش المستمر في البلاد حول الحق في الحصول على خدمات الإجهاض.

أعلى: أكثر من 170,000 ناشط من منظمة العفو الدولية، من بينهم هؤلاء النشطاء من الولايات المتحدة وكندا، يطالبون باحترام الحقوق الإنسانية لبياتريز. وفي 3 يونيو/حزيران سمحت الحكومة السلفادورية بإجراء عملية قيصرية لها.

يُسمح لما أصابها بأن يصيب أية امرأة أخرى. كما تسعى بياتريز إلى الحصول من الحكومة على الإنصاف بسبب انتهاك حقوقها الإنسانية، بما فيها حقها في الحياة والصحة، وعدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

عنف الدولة ضد المرأة

من خلال حملتنا «جسدي.. حقوقي»، سواصل نضالنا من أجل ضمان حصول كل امرأة وفئة في السلفادور وغيرها من بلدان العالم على المعالجة الطبية الضرورية لإنقاذ الحياة والصحة عندما يحتجن إليها. إن القوانين الجنائية المتطرفة، من قبيل القانون الذي يفرض حظراً شاملاً على الإجهاض في السلفادور، تتسم بالقسوة. فهي تنطوي على التمييز ويجب إلغاؤها. وكما قالت سارة، فإنه «ليس صحيحاً أننا نحن النساء يجب أن نعيش على هذا النحو. وإن تجريم الإجهاض يعتبر شكلاً من أشكال العنف الدولة ضد المرأة».

وبعد نضال دام أكثر من شهرين من أجل المطالبة بالحصول على العلاج الذي كانت بحاجة إليه، سُمح لبياتريز أخيراً بإجراء عملية قيصرية في يونيو/حزيران 2013. وكما تنبأ الأطباء، لم يعيش الجنين إلا بضع ساعات بعد الولادة.

يجب ألا تكرر أبداً

عقب خروجها من تلك المحنة المروعة، بادرت بياتريز إلى تقديم الشكر إلى جميع الذين مارسوا ضغطاً على السلطات في العالم بأسره. وقالت في رسالة إلى المنظمة: «بدونكم ما كنت سأتمكن من البقاء في المستشفى. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا المثال مفيداً كي لا تكاب النساء الأخريات المعاناة نفسها التي مررت بها». وقد استعادت بياتريز قوتها مع عائلتها. وفي 2 ديسمبر/كانون الأول 2013، قدمت شكوى إلى لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ويتمثل جزء كبير من مطلبها في أن تكفل الدولة عدم تكرار مأساتها: أي ألا

المأساة التي حطمت جدار الصمت

عندما توفيت سافيتا هلابنافار إثر حرمانها من إجراء عملية إجهاض في أيرلندا في عام 2012، أطلق ذلك الحدث شرارة عناوين الصحافة والإعلام

ماذا حدث لسافيتا؟

في أكتوبر/تشرين الأول 2012، نهبت سافيتا هلابنافار إلى المستشفى بسبب وجود خطر الإجهاض وطلبت سافيتا وزوجها بلدين إجراء عملية إجهاض طبية. ولكن المستشفى رفض، حتى مع كون الجنين غير قابل للحياة ولن يكتب له البقاء. ونتيجة لذلك أصيبت بالتسمم وفارقت الحياة بعد بضعة أيام.

وبموجب القانون الذي كان سارياً في ذلك الوقت، فإن السماح بإجراء عملية إجهاض يشترط وجود خطر حقيقي وكبير على حياة الأم. ولكن لم يكن هناك تعريف قانوني لمعنى ذلك. ففي البداية كان هناك خطر على صحة سافيتا فقط، وأسهم انعدام الوضوح في وفاتها على ما يبدو. وقد أدت وفاة سافيتا إلى تسليط الضوء على الارتباك الذي ساد في أوساط مهنة الطب على نطاق واسع فيما يتعلق بالوقت الذي يكون فيه الإجهاض قانونياً.

ما هو الأثر الذي أحدثته وفاة سافيتا في أيرلندا؟

لقد كسرت وفاتها حاجز الصمت الذي أحاط بموضوع الإجهاض، فقد كانت المشكلة ضخمة، ولكن أحداً لا يريد أن يراها («فيل في غرفة» كما يقول المثل). فلا يمكنك الحديث عنه مع عائلتك وأصدقائك لأنهم سينزعجون منك بسبب آرائك المؤيدة، وستنزعج منهم بسبب آرائهم المناهضة. ولم يبدأ الناس بالحديث عن الوقت الذي ينبغي أن يُسمح فيه بعمليات الإجهاض إلا بعد حادثة وفاة سافيتا.

وقد شعر معظم الناس بأنه عندما تكون حياة امرأة في خطر، فإن حياتها يجب أن تُعطى الأولوية. وقد جاء ذلك الصوت من الناس الذين وقفوا بقوة ضد الإجهاض، وأدى إلى تغيير موقف العديد من الأشخاص من معارضة الإجهاض في جميع الظروف إلى تأييده في ظروف محددة.

لماذا تعتبر هذه القضية ذات أهمية بالنسبة لك؟

لقد مررت بطيف واسع من التجارب في العمل في مجال المساواة بين المرأة والرجل. فأنا أعمل في مجال صحة المرأة وحقوق الإنسان مع المجلس الوطني للمرأة في أيرلندا. وعملت في مشروع مجتمعي خاص بحقوق المرأة في جنوب أفريقيا



© Siobhan Twomey

والنقاشات العالمية. ومن وجهة نظر المحامية والناشطة الأيرلندية جاكلين هيلي، فإن قضية سافيتا المأساوية كسرت حاجز صمت طويل بشأن الإجهاض في البلد الذي تقطنه أغلبية كاثوليكية. وقالت جاكلين للنشرة الإخبارية الدولية إنها تأمل في أن تؤدي حملة منظمة العفو الدولية «جسدي.. حقوقية» القادمة إلى استمرار الناس في الحديث عن قضية الإجهاض باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان التي تقع في قلب المساواة بين الجنسين.



لمدة ثلاث سنوات. كما عملت لعدة سنوات مع النساء من المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء. كما أنني عضو في منظمة العفو الدولية. وكان جُل نشاطي الأخير منصباً على طرح اقتراح حول الإجهاض على الاجتماع السنوي العام لفرع منظمة العفو الدولية في أيرلندا. وقد انتابني شعور قوي جداً بأننا يجب أن نشترك في الحملة العالمية «جسدي.. حقوقية» المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية. وكان بعض الأشخاص قلقين للغاية في البداية، ولكن الأغلبية أيدت الاقتراح في النهاية.

لماذا يُعتبر السماح بالإجهاض قضية من قضايا حقوق الإنسان؟

إنني أرى الحق في الإجهاض جزءاً لا يتجزأ من الحق في الصحة. فهو شيء أساسي في تنظيم الأسرة، ويمس العديد من حقوق المرأة - كالحق في الخصوصية وفي السلامة الجسدية، والحق في عدم

يمين: محتجون في أيرلندا ينظمون فعالية لإضاءة الشموع من أجل سافيتا هلابا نافار، التي قضت نحبها في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 إثر رفض إجراء عملية إجهاض لحملها بجنين غير قابل للحياة.

ولكنهن اضطررن إلى السفر إلى إنجلترا لإنهاء الحمل. وتحدث برافين، زوج سافيتا، بصراحة عن أن حرمانها من الإجهاض أثر عليه. وقال العديد من سياسيينا، إن هذه القصص أحدثت أثراً عميقاً في نفوسهم. ولذا فإنها تعتبر قضية اجتماعية تؤثر على الجميع.

ما هو الفرق الذي يستطيع أن يحدثه التضامن الدولي من خلال الحملة الدولية لمنظمة العفو الدولية «جسدي.. حقوق» في أيرلندا؟

إن التضامن الدولي والضغط الدولية تكتسب أهمية كبيرة. ففي عام 2012 بنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية تتعلق بإجهاض ثلاث نساء في «قضية أ، ب، ج ضد أيرلندا». فقد قضت بأن حق إحدى النساء في الخصوصية قد انتهك لأنه لم تكن هناك طريقة لإثبات ما إذا كانت حياتها في خطر حقيقي وكبير بشكل قانوني. وحتى لو تمكنت من الوصول إلى تلك النقطة، فإنه لا يوجد مكان قانوني لممارسة حقها الدستوري في الإجهاض. وأشارت المحكمة كذلك إلى «التأثير المثبط» بشكل كبير للعقوبة الجنائية للإجهاض غير القانوني في أيرلندا.

وطلب مجلس أوروبا من أيرلندا وضع قانون بهذا الشأن كي تعرف النساء والأطباء متى يمكنهم إجراء عمليات إجهاض في حالات الحمل الذي يشكل خطراً على الحياة. ولم يكن أحد يعرف كيفية القيام بذلك - فقد كان هناك عدم وضوح كبير في المسألة، ولكن شيئاً لم يحدث مطلقاً. ثم قضت سافيتا نحبها. وعندما اجتاحت أخبار قضيتها كافة وسائل الإعلام في العالم بأسره، أعلنت الحكومة الأيرلندية أخيراً أنها ستسن قوانين بهذا الشأن. وفي يوليو/تموز 2013 أصبح قانون حماية الحياة أثناء الحمل ساري المفعول. ومن هنا نركب أن من الأهمية بمكان أن يكون لدينا هذا النوع من الرقابة. وينظر إلى الإجهاض في أيرلندا على أنه أمر مشين ووصمة عار. وتشعر النساء كأنهن مجرمات لأن الإجهاض جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن المؤبد الآن، وبالسجن لمدة 14 سنة عندما يدخل القانون الجديد حيز النفاذ.

وإذا استطاعت الحملة الجديدة أن تتحدى الخرافات والمعلومات الخاطئة، وتجعل الناس يشعرون بشكل أوضح بأن هذه القضية هي من قضايا حقوق الإنسان، فإن ذلك يحد ذاته سيشكل خطوة مهمة.

© PETER MUHLVAF/FP/Getty Images



الرحلة إلى إنجلترا لإجراء عملية الإجهاض يضطررن إلى مكابدة إجراءات خطيرة لعمليات الإجهاض الذاتي - حيث يحاولون شراء حبوب الإجهاض بواسطة الإنترنت، على سبيل المثال. بينما تضطر أخريات للاقتراض أو التسول أو السرقة كي يذهبن إلى هناك. أو أنهن لا يستطعن السفر، كما في حالات طالبات اللجوء والمهاجرات غير الشرعيات. وأعلم أن بعض النساء يلجأن إلى عمليات الإجهاض السرية، كما كانت عليه الحال في إنجلترا قبل سنين.

ما هو الدور الذي يلعبه الرجال وأفراد العائلة في ذلك؟

عندما تقرر امرأة ما إجراء عملية إجهاض، غالباً ما يكون خلفها رجل أو عائلة يدعمونها. وقد رفع العديد من الرجال أصواتهم في وسائل الإعلام مؤخراً بشأن الخطورة المميتة التي يمثلها الحمل بجنين غير طبيعي - ثم نساء لديهن مثل هذا التشخيص الطبي.

التعرض للمعاملة اللإنسانية والمهينة. كما أنه قضية حياة أو موت، وخاصة إذا كانت هناك خطورة بالغة على صحة المرأة.

كنت طالبة في عام 1992، عندما أصبحت قضية «X» خيراً بارزاً في أيرلندا. فقد مُنعت فتاة في الرابعة عشرة من العمر من الذهاب إلى إنجلترا لإجراء عملية إجهاض عقب اغتصابها من قبل صديق والدها، وأصبحت ذات ميول انتحارية. وشعر العديد من الأشخاص أن أمراً خطيراً للغاية سيقع إذا استمر الحمل. وعلى الرغم من أنها أجهضت في النهاية، فإن المحكمة العليا أعطتها الحق في إنهاء الحمل أخيراً. وقد أُرست هذه القضية الحق في الإجهاض عندما تكون حياة الأم في خطر. ولكن ذلك لم يصبح قانونياً إلا في يوليو/تموز 2013.

إن هذه تعتبر قضية أساسية تقع في قلب موضوعي المساواة بين المرأة والرجل وعدم التمييز. وإن العديد من النساء اللاتي لا يستطعن دفع تكاليف

الجرأة على الكلام هي الخطوة الأولى

«أنجبت طفلي الأولى، وبعد مرور ستة أيام ... كنت أحمل حملاً من الذرة، وشعرت أن شيئاً كان يخرج من مهلي ... لقد عاملني زوجي بلا مبالاة، وقال لي [مهدداً]: «لست راضياً بك، وسأزوج امرأة أخرى»».



© Amnesty International

تحمل العديد من النساء في نيبال عبئاً مؤلماً ومحرجاً إلى حد أنه يصعب عليهن الحديث عنه، ويعشن تحت وطأة هذا العبء سنوات طويلة، والسبب في بعض الحالات يكمن في أنهن لا يعرفن مكاناً يلجأن إليه طلباً للمساعدة، فهن يُصين بهبوط الرحم، وهي حالة منهكة ترتخي فيها عضلات الحوض فتسمح بنزول الرحم إلى المهبل.

أما الأسباب فهي كثيرة، ومنها: إنجاب الكثير من الأطفال خلال فترة زمنية قصيرة، وسوء التغذية، ورفع أشياء ثقيلة أثناء الحمل. ولكن وراء تلك الأسباب يكمن التمييز المتفشى ضد النساء في المجتمع النيبالي، وهو واقع فشلت الحكومة في التصدي له بشكل فعال.

وكما تُظهر حالات النساء الواردة فيما يلي، فإن هذا الفشل يؤدي إلى حرمان النساء من أن يكون لهن رأي في القرارات المتعلقة بأجسادهن ومشاعرهن ورغباتهن الجنسية - وهي قرارات يسيطر عليها الأشخاص المحيطون بهن.

1



© Amnesty International



© Amnesty International

«في البداية لم أخبر أحداً، ولكنني فيما بعد بدأت أشارك في تدريبات واجتماعات (تديرها منظمات غير حكومية). وقد علمت أن بإمكانني مشاركة تجاربي وآلامي مع النساء الأخريات. وهكذا أخبرت شخصاً بمشكلي أخيراً».

3

هي للسيطرة على زمام الأمور

3. رادها سادا، البالغة من العمر 50 عاماً، من منطقة دهانوشا، مايو/أيار 2013. وقد تزوجت رادها في سن السادسة عشرة. وأصيبت بهبوط الرحم بعد إنجاب طفلها الأول. كما أن وصمة العار المرتبطة بحالتها ونقص المعلومات بشأنها يعني أنها عاشت مع الالم لعقود قبل أن تطلب المساعدة أخيراً، حيث أصبحت جدة.

4. امرأة تحمل الحطب في موغو، مايو/أيار 2013. وتشير كيسار كالا ملا إلى إنه مع أن بعض النساء يعرفن أنهن يجب ألا يحملن أشياء ثقيلة أثناء الحمل أو بعده مباشرة، فإنهن ليس لهن خيار بسبب الضغط العائلي أو الصعوبات المالية. إن حمل أشياء ثقيلة يسبب الضغط على عضلات الحوض ويمكن أن يسبب هبوط الرحم. ويطلب من حكومة نيبال حماية النساء من العمل المؤذي أثناء الحمل.

5. راجكوماري ديفي، البالغة من العمر 24 عاماً، من منطقة دهانوشا، مصابة بهبوط في الرحم، مايو/أيار 2013. إن سوء التغذية يمكن أن يؤدي إلى إضعاف عضلات الحوض، مما يزيد من خطر الإصابة بهبوط الرحم. وإن الممارسات التقليدية في بعض العائلات تعني أن النساء الشابات والفتيات هن آخر من يأكل.

1. كيسار كالا ملا، البالغة من العمر 48 عاماً، من منطقة موغو بشمال غرب نيبال، مايو/أيار 2013. وعلى الرغم من وجود مسودة استراتيجية للتصدي لمشكلة هبوط الرحم في نيبال، فإن الحكومة لم تعتمدها كسياسة بعد.

2. نساء من العاملات الزراعيات في منطقة موغو، مايو/أيار 2013. كويلا، من منطقة كيلاي، البالغة من العمر 30 عاماً، تشاطر الأخرى تجربة مألوفة. إن العنف المنزلي، بما فيه الاغتصاب الزوجي، شائع في نيبال. وتعرض النساء المصابات بهبوط الرحم إلى عنف أشد بسبب ظروفهن. ومع أن ثمة قوانين ضد العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي، فإن العديد من النساء غير واعيات به، أو يشعرون بالعجز عن الشكوى.



© Amnesty International

2

«أفضل ألا أتسبب بفضيحة بإبلاغ الشرطة عن حوادث العنف. فلدي العديد من الأطفال. ولا أستطيع أن أذهب إلى الشرطة إلا إذا تركت زوجي وأطفالي».

«والد ووالدة زوجي يأكلان أولاً. ثم يأكل جميع الذكور في العائلة، وأخيراً تأكل النساء».

5

© Amnesty International

«نحن مضطرات للعمل الشاق وحمل الأشياء الثقيلة. وإذا فعلت ذلك ليوم واحد، فإنني أضطر للاستراحة لمدة أربعة أو خمسة أيام كي أتعافى. ولا أستطيع العمل جيداً».

4

طالع المزيد <<

ايحث عن تقريرنا الجديد حول هبوط الرحم في نيبال في فبراير/شباط. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن حملتنا على: www.amnesty.org/mybodymyrights

هدم جدار المحرمات

في بور كينا فاسو يصارع الشباب من أجل الحصول على وسائل منع الحمل وغيرها من الخدمات الصحية. فمجرد الحديث الصريح عن الجنس أمر محرم. و تتمثل أفضل طريقة لتحدي ذلك في إفشاء الحديث عن الحقوق الجنسية والإنجابية بين صفوف الشباب، كما تقول طالبة الحقوق والناشطة الشبابية كاندو سيرافين (الصورة أدناه).

والضغوط الاجتماعية من أجل الزواج، وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاعتصاب والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

نشر المعلومات وهدم جدار المحرمات

لحل هذه المشكلات ينبغي أن نتحدى الجهل الذي يكتنف القضية. ويجب أن نبذل جهوداً للتوعية بها، والتأكد من أن الأشخاص الذين يملكون معلومات حول الحقوق الجنسية يتبادلونها مع الآخرين. يجب أن ننشر هذه المعلومات بالكلام، وأن نشجع المتطوعين الشباب على تقديم المساعدة، حيث يمكنهم أن يكونوا صلة وصل للحصول على المعلومات في مواقع مختلفة – وحتى في المناطق الريفية. كما أنني اقترح أن تبادر الحكومة إلى إدراج موضوع الجنس والإنجاب في البرامج المدرسية.

وينبغي أن نصل إلى الأهالي والراشدين كي يشعروا بالارتياح في الحديث عن الموضوع مع أبنائهم. ولماذا لا نستخدم شبكات التواصل الاجتماعي أيضاً؟ وينبغي أن نذهب إلى الأماكن التي يتواجد فيها شباب – كالمدراس والجامعات والأسواق – لنشر هذه المعلومات.

طالع المزيد <<<

فرع منظمة العفو الدولية في بور كينا فاسو يناضل من أجل الحصول على المعلومات والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. اقرأ المزيد في المدونة: bit.ly/BurkinaBlog

وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن حملة «جسدي.. حقوقي»، أنظر الصفحة 4 من هذا العدد، ويرجى زيارة الموقع:

www.amnesty.org/mybodymyrights

كذلك. ولم يفعل والداها شيئاً لمساعدتها. وبدلاً من ذلك ألقوا بها خارج المنزل لأنهما يعتقدان أن الفتاة التي تحمل خارج رباط الزواج لا يحق لها أن تعيش مع عائلتها. وبسبب هذا الضغط ولأنها لم تشعر أنها مستعدة لاستمرار هذا الحمل، قرر الشريكان إجراء عملية إجهاض سرية. فالإجهاض لم يكن قانونياً في حالتها. وبعد أربع محاولات فاشلة استخدمت فيها أساليب خطيرة للغاية، كادت صديقتي أن تفقد حياتها. لدى صديقتي الآن ابن عمره سنتان تقريباً. وهي تتحدث عن تجربتها بدون خجل لأنها تريد أن تسهم في التوعية بهذا الموضوع. بيد أنه كان لتلك التجربة عواقب وخيمة عليها. فقد اضطرت إلى ترك المدرسة، ولا تزال منبوذة من قبل عائلتها.

الحواجز التي تحول دون الحصول على المعلومات

يحصل الشباب على المعلومات المتعلقة بالجنس من بعضهم بعضاً، ومن الجمعيات والنوادي التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة وتكافح ضد انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بيد أن نسبة الشباب الذين يحصلون على المعلومات الجنسية والإنجابية ضئيلة. وعدد الخدمات غير كاف إلى حد مهول. كما أن الفقر يمنع بعض الشباب من السعي للحصول على هذه الخدمات. بل إن بعضهم لا يعلم بوجودها أصلاً أو لا يثق بها. غير أن الأشخاص الذين يعيشون في المدن الكبرى، كالعاصمة أو أغادوغو، لديهم فرص أكبر بكثير للحصول على المعلومات والخدمات الجنسية والإنجابية. وتتقوؤص الحقوق الجنسية والإنجابية للشباب في بور كينا فاسو بطرق عدة – من قبيل عدم الحصول على المعلومات والخدمات الصحية، والزواج القسري،



© Amnesty International

لقد أصبحت مهتمة بعمل منظمة العفو الدولية من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية من خلال أنشطة التوعية التي نفذها فرع منظمة العفو الدولية في بور كينا فاسو في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في قاعات سكن الطلبة.

إن الحقوق الجنسية والإنجابية تخص الجميع. فهي تكفل لنا الحصول على الخدمات الصحية والمعلومات الموثوقة في الوقت المحدد وبشكل حر وسري. كما أنها تحمي الكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية وحرية الاختيار المتعلقة بالجنس.

عدم تخطيط وتنظيم الحمل

كانت صديقتي لا تزال في المدرسة الثانوية عندما أصبحت حاملاً، لأنها لم يتسن لها الحصول على مشورة أو معلومات كافية حول الجنس قبل القيام بنشاط جنسي. وكان شريكها صغير السن وغير ناضج

تهريب الأخبار

هكذا وصف صحفي وناشط فرّ من تركمانستان للنشرة الإخبارية الدولية كيف تمكّن من البقاء على تواصل مع الناس داخل البلاد على الرغم من حظر النوافذ الإعلامية الأجنبية.

أن تصبح ناشطاً في تركمانستان أمر صعب للغاية. فليس بوسعك أن تعرف ما يمكن أن تفعله السلطات: ضريك في الشارع، أو زرع مخدرات أو أسلحة أو تسميمك أو زجك وراء القضبان. وقد تعرّضت لتجربة بعض هذه الوسائل بنفسك، وكذلك عائلتي. إذ أن الصحفيين المستقلين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون لضغوط دائمة. ولهذا السبب غادرت إلى مكان أستطيع فيه أن أقوم بعملتي بدون خوف، وبدأت مشروعتي «أخبار تركمانستان البديلة».

كنت أعمل في مجال الدفاع عن حرية الكلام وأكتب مقالات لمصادر إخبارية أخرى، مع التركيز على تركمانستان. وأدركت أن تلك النوافذ الإعلامية تفتقر إلى الصلة مع الجمهور داخل البلاد، لأن كافة المصادر الخارجية لأخبار تركمانستان محجوبة. ولا يصل سوى مقتطفات إخبارية تتسرب من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل الإلكترونية من الأقرباء الذين يدرسون أو يعملون في الخارج.

التعطش للمعلومات

أدركت أن أملاً هذا الفراغ، لأنني اعتقدت أن شعب تركمانستان متعطش لهذه المعلومات. وهم غالباً ما يكونون غير واعين لما يحدث داخل البلاد مما تريد السلطات أن تتيقنه سراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أعتقد أن المعرفة والوعي يجعلان الناس أكثر ثقة بأنفسهم، وأن الانفتاح والشفافية يمكن أن يؤديا إلى تحسين الأمور. في فبراير/شباط 2010 بدأت بإرسال مجموعة مقالات، نُشرت في مواقع إلكترونية محظورة في تركمانستان، عن طريق البريد الإلكتروني. في البداية كانت المقالات على شكل وثائق عادية، ثم جعلتها فيما بعد تبدو أشبه بنشرة إخبارية، مع شيء من التصميم البسيط. وقد ضمّت قائمة المتلقين نحو 300 شخص في البداية، وبلغت الآن عشرة أضعاف. ووضعت جمهوري أشخاصاً من أعمار مختلفة وأوضاع اجتماعية مختلفة: طلاب، موظفون في الدولة، تجار، صحفيون محليون، ودبلوماسيون أجانب.



ومصادري هم أشخاص عاديون يواجهون مشكلات ويريدون حلها، ولا يبحثون عن معلومات سلبية. فهم مثلي تماماً يؤمنون بأنهم يستحقون حياة أفضل. أتمنى أن يكون لدي خدمة إخبارية أتوماتيكية وغير محدودة لتوسيع مجموعة القراء. إذ أن حسابي الحالي على «جيميل» Gmail لا يسمح لي بإضافة عناوين إلكترونية جديدة، كما أن إرسال نشرات إخبارية إلى 3000 شخص يستغرق وقتاً طويلاً. يمكن أن أستغله للتواصل مع مصادري وكتابة مقالات والوصول إلى مزيد من الناس.

وسأطلق موقعي الإخباري في مطلع عام 2014. وحتى ذلك الحين أرجو زيارة صفحتي على موقع الفيسبوك: www.facebook.com/adalah.seeker يفضل الكاتب عدم ذكر اسمه خوفاً من عمليات الانتقام.

وقد تلقى القراء نشراتي الإخبارية بحذر في بداية الأمر، وسحب بعضهم اشتراكه فوراً. لكن بعد مرور عام، بدأ الناس يرسلون إليّ حقائق وصوراً، ويشاطرونني مشاكلهم الشخصية وقضايا العمل ويطلبون المشورة. وأقمّت صلات بين العديد من مصادري وبين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أو المحامين، وتبادلنا أخبارهم. وأدركت أن العديد من الناس يفتقرون إلى المعرفة الأساسية بشأن حقوق الإنسان والإجراءات القانونية. ويرى البعض أن عدم مساءلة الحكومة من قبل مواطنيها يعتبر أمراً طبيعياً.

فهم لا يسألون لمانا بشريون مباحاً غير نظيفة، ولمانا تنقطع عنهم الطاقة في فصل الشتاء، ولمانا ترغمهم السلطات على جنبي القطن يدوياً في كل خريف، ولمانا يغادر آلاف الناس بلادهم، ولمانا يجب أن يشاركوا في احتفالات الدولة قسراً، ولمانا يستحيل تقريباً الحصول على تأشيرة دخول إلى تركمانستان.

حقبة الاقتدار والسعادة

إن الحكومة الحالية لا تريد أن يفكر الناس بأيّ من هذه الأسئلة. ولذا فإنها تنفق الملايين على تطوير وسائل إعلام حديثة للترويج لسياسة «العصر الذهبي» و«النهضة العظيمة» و«الاقتدار والسعادة» حالياً، وعلى توسيع أجهزة الأمن لمنع أي فكر آخر. إنني أقوم بعملتي هذا انطلاقاً من إيماني بأن تركمانستان وشعبها يستحقان حياة أفضل. إنني أشعر بالسعادة عندما يخبرني مصادري أن نشرتي ساعدت على حل قضاياهم. وبدأت أسمع ذلك أكثر فأكثر.

طالع المزيد <<

يقدم تقريرنا الجديد، المنشور في ديسمبر/كانون الأول بعنوان: تركمانستان «حقبة سعادة»، أم مزيد من القمع إياه، لمحة عامة عن بواعث قلق منظمة العفو الدولية المستمرة في تركمانستان، أنظر: <http://bit.ly/EraOfHappiness>

روح الدعابة أمر مطلوب

«لا يُسمح إلا بالفن الذي تسمح به السلطات».

أليكساندر دونسكوي، صاحب «متحف السلطة» في روسيا



إن هذه القصة ليست فريدة في روسيا اليوم. إن أن السلطات تفتقر إلى روح الدعابة في قمعها للفن والموسيقى اللذين ينتقدانها بنظرها، ولا سيما في هذه الفترة التي تسبق موعد تنظيم الدورة الشتوية للألعاب الأولمبية التي ستنظم في سوتشي في فبراير/شباط 2014.

بادر إلى التحرك <<>>

أضف اسمك إلى أسماء أكثر من 90,000 شخص ممن وقّعوا على عريضة بطالبون فيها الرئيس بوتين بوقف الهجوم على حرية التعبير في روسيا. وعندما تنتهي من التوقيعات في 27 يناير/كانون الثاني 2014، سنسلم العريضة إلى الرئاسة الروسية قبل بدء الدورة الأولمبية الشتوية. أنظر: <http://bit.ly/room-to-breathe>

القيود المفروضة على حرية التعبير، لا يمكننا عرض الأعمال الفنية التي نعتقد أن الجمهور يجب أن يراها. كما أن دونسكوي يملك متحف G-Spot لفن الرسومات الجنسية، الذي أغلق مؤقتاً في سبتمبر/أيلول 2013. وأضاف دونسكوي يقول: «يرغم الفنانون على الفرار وطلب اللجوء في الخارج. ولا أرى أي مستقبل لي هنا بسبب الضغوط التي تمارسها السلطات علينا. وإن الإجراءات التي تتخذها مؤشر على أن الفن الذي تسمح به السلطات فقط، هو الفن المقبول». ويقوم الرسام كونستانتين ألتونين حالياً بتقديم طلب لجوء في فرنسا. وقد علّف على ذلك قائلاً: «درج الملوك على وجود مهرجين يُسمح لهم بقول الحقيقة. وإن الحقيقة ليست دائماً أمراً ساراً، ولكنها تبقى ضرورية - فهي الطريقة الوحيدة لضمان الحرية».

عاش متحف السلطة في سانت بطرسبورغ بروسيا حياة قصيرة ودرامية. فقد افتتح في 16 أغسطس/آب 2013 بمعرض «القادة» للرسام كونستانتين ألتونين، وأغلق بعد 10 أيام فقط من افتتاحه. وقد داهم أفراد الشرطة وأفراد أمن بملابس مدنية المتحف وتحفظوا على أربع لوحات، من بينها لوحة «المهزلة»، التي تُظهر الرئيس فلاديمير بوتين وهو يسرّح شعر رئيس الوزراء ديمتري ميدفيديف، بينما يرتدي كلاهما ملابس داخلية نسائية. قالت الشرطة إن العرض الساحر شكّل انتهاكاً لقوانين غير محددة. وقد استجوبت مديرة المتحف تانبا تيتوفا واحتجزت مرتين قبل افتتاح المتحف في 5 سبتمبر/أيلول. وأغلق المتحف مرة ثانية بعد يوم واحد. ولكن مالك المتحف ألغى عقده هذه المرة بعد تعرّضه للضغط من جانب السلطات بحسب ما زعم. وقال مالك المتحف ألكساندر دونسكوي: «بسبب



© Kirill Shlapakov

5



© Kirill Shlapakov

4



© Kirill Shlapakov

3

1. «ميلونوف قوس قزح» بريشة كونستانتين ألتونين، الذي يصفها بأنها رد فعل على قانون سانت بطرسبورغ المثير للجدل «ضد ترويج العلاقات الجنسية المثلية والثنائية والتحول إلى الجنس الآخر». وكان الرجل الرئيسي الذي يقف خلف هذا القانون، وهو السياسي المعروف فيتالي ميلونوف من سانت بطرسبرغ، قد زار «متحف السلطة» قبل ساعات من مدهامته.

2. «ظهور فلاديمير بوتين للناس» بريشة كونستانتين ألتونين، الذي أوضح ذلك بالقول: هذه إشارة إلى لوحة «ظهور طيف المسيح للناس» بريشة الفنان ألكسندر إيفانوف في القرن التاسع عشر. وهي تمثل تصويراً ساخراً لشخص قبض على زمام السلطة ونسّم بها. وإن جميع صور العلاقات العامة التي تُقَطِّع له وهو يمتطي ظهر حصان بصدر عار أو يصيد سمكة كبيرة، إنما توضح هذا الأمر. فالشخص يجب ألا يصبح أيقونة أثناء حياته».

3. أفراد من الشرطة وجهاز الأمن الفدرالي ينتظرون أمام متحف السلطة، بينما يدخل زملاؤهم ويصادرون الصور وصندوق النقود بشكل غير قانوني ويغلقون المقر بالشمع الأحمر. كان ذلك في اليوم الأول من أيام مؤتمر قمة مجموعة العشرين، وقد حدث ذلك بعد زيارة السياسي فيتالي ميلونوف من سانت بطرسبورغ إلى المتحف بوقت قصير.

4. الفرقة الفنية «فونيا» (الحرب) تعبر عن دعمها لمتحف السلطة من خلال عرض لوحة كونستانتين ألتونين، بعنوان «بوتين يلتقي ضيوفه في مجموعة العشرين»، في وسط سانت بطرسبورغ أثناء انعقاد القمة في أغسطس/ آب 2013. وسرعان ما قام أفراد الشرطة بمصادرة اللوحة والقبض على المشاركين.

5. أحد أفراد الشرطة يصادر لوحة «بوتين وأوباما» للفنانة فيرا دونسكايار خيلكو من متحف G-spot لفن التعبير الجنسي بمدينة سان بطرسبورغ، سبتمبر/أيلول 2013. وتصور اللوحة الزعيمين كمحاربين عاريين محاطين برموز جنسية نكزية.

لماذا قُتلت الجدّة ممانا بيبي في هجوم لطائرة أمريكية بدون طيار؟

للضربات بواسطة تلك الطائرات. وتتحمّل باكستان كذلك مسؤولية الفشل في حماية وتعزيز حقوق ضحايا ضربات الطائرات بدون طيارين. وفي الوقت الذي أدانت الحكومات الباكستانية المتعاقبة علناً مثل تلك الضربات على أراضيها، فإن عناصر في الدولة ربما لا تزال تتواطأ فيها. وإن من واجب باكستان إجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة في الضربات التي تشنها هذه الطائرات وضمان حصول ضحايا الانتهاكات على العدالة وجبر الضرر. وتُتهم دول أخرى، ومنها أستراليا وألمانيا والمملكة المتحدة، بتقديم المساعدة سراً لبرنامج الولايات المتحدة الخاص بالطائرات بدون طيارين. وفي هذه الأثناء، فإن عائلة ممانا بيبي مرغمة على العيش مع الندوب الجسدية والنفسية التي خلّفها مقتلها. فقد قال نجلها رافيقول رحمان: «فجأة تملك ابنتي [أسماء] شعور بالرعب، وقالت لي إنها ستقتل. وهي تعيش حالياً في خوف دائم». قالت أسماء، البالغة من العمر 7 سنوات (الصورة إلى اليمين): «أعتقد جدتي، فقد اعتادت على إعطائنا مصروف جيب واصطحابنا أنّي نهدت». لا نستطيع إعادة ممانا بيبي حيّة إلى أحفادها، ولكننا نستطيع أن نُخضع حكومة الولايات المتحدة للمساءلة.

بادر إلى التحرك <<<

أنشر التغريدات التالية: لماذا قُتلت ممانا بيبي في باكستان؟
ويتعين على أوباما @WhiteHouse Obama أن يجيب عن هذا السؤال:
Why was grandmother Mamana Bibi killed in #Pakistan?
www.amnestyusa.org/drones CC @SenFeinstein #drones

بعد فترة قصيرة، فقد قذف به الانفجار إلى مسافة بعيدة وقطّعة إرباً. وقد جمعنا العديد من أجزاء جسدها المختلفة من الحقل، وقمنا بلفّها في قطعة قماش». وبعد مرور أكثر من عام، لم تتلقَ عائلة ممانا بيبي أي اعتراف من حكومة الولايات المتحدة بأن إحدى طائراتها بدون طيار هي التي قتلتها، ناهيك عن تحقيق العدالة أو الحصول منها على تعويضات عن وفاتها. ومن الصعب أن يستوعب المرء كيف كان يمكن الخلط بين ممانا بيبي وأحد مقاتلي القاعدة أو طالبان، وقتلها خطأ؟ إن السرية شبه التامة التي تحيط ببرنامج الطائرات بدون طيارين الأمريكي يؤدي إلى إحباط أية محاولة للعثور على جواب عن هذا السؤال. كما أنه يجعل من المستحيل محاسبة الأشخاص المسؤولين عن ذلك، أو تحقيق العدالة والحصول على تعويضات للضحايا وأفراد عائلاتهم. وقد أثار برنامج الطائرات بدون طيار الذي تديره الولايات المتحدة جدلاً واسعاً منذ الضربة الجوية الأولى بواسطة مثل هذا النوع من الطائرات في باكستان في عام 2004. ولا يزال هذا البرنامج يثير بواعث قلق عميق من أن الولايات المتحدة تقوم بقتل الناس خارج نطاق القانون الدولي. وقد كشف تقرير منظمة العفو الدولية حول الضربات الجوية الأمريكية بالطائرات بدون طيارين في باكستان بعنوان: «هل ساكون التالي؟» النقيب عن أدلة على أن أطفالاً ورجالاً ونساءً - من بينهم ممانا بيبي - قُتلوا أو جرحوا في هجمات ربما تصل إلى حد جرائم الحرب أو الإعدام خارج نطاق القضاء. إن مسؤولية توضيح كيف يمكن تبرير مقتل ممانا بيبي - وآخرين - تقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة. كما أنها يجب أن تكون واضحة بشأن برنامج الطائرات بدون طيارين، بما في ذلك الأساس القانوني

الجواب ببساطة هو أننا لا نعرف.

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2012، كانت ممانا بيبي تقطف الخضروات في حقل عائلتها بقرية قنديل كالا، الواقعة شمال غرب باكستان، عندما مُزقت إرباً أمام عيون أحفادها. كان الأطفال يلعبون بالقرب منها، فأصيب صديق لهم بجروح بالغة نتيجة لهجوم شنته طائرة بدون طيار، التي استهدفت الجدّة، البالغة من العمر 67 عاماً، على ما يبدو.

وتذكرت نبيلة (الصورة إلى اليسار)، وهي حفيدة ممانا بيبي، فقالت: «لقد قذفتني الانفجار إلى مسافة بعيدة. كان قوياً جداً إلى حد أنه رفعني في الهواء ثم هوى بي إلى الأرض». وفي وقت لاحق غامرت بالذهاب إلى المكان الذي كانت فيه الجدّة في وقت سابق من ذلك اليوم. «لقد رأيتُ حذاءها، ثم وجدنا جسدها الممزّق

لعبة الطائرات بدون طيارين

في الخريف الماضي قام نشطاء من شبيبة فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة برحلة للتوعية ببرنامج الولايات المتحدة الخاص بالطائرات بدون طيارين.

عندما أخرجنا نموذج الطائرة بدون طيار من الصندوق لاستخدامها في آخر فعالية بمدينة بحيرة الملح يوتاه، كان من الصعب تجاهل لسعة البرد التي يحملها هواء الجبل في الأسبوع الأخير من رحلة لعبة الطائرات بدون طيارين. وأثناء انشغالنا بالرحلة داهمنا فصل الشتاء، فمضينا قدماً بينما أصبحت الأيام أقصر والليالي أطول. مضينا قدماً لأننا نعرف قوة آلاف الأشخاص الذين يقفون معنا في شتى أنحاء البلاد، وأن دعوة نبيلة، حفيذة العدالة لجدها يجب ألا تذهب أدراج الرياح. ومثل نبيلة، بدأت نشاطي في سن التاسعة. وقد كنت أصغر من أن انضم إلى الاحتجاجات ضد حملة القمع الوحشية التي شنها نظام ماركوس على الصحفيين والنشطاء في بلادي الغليين. ولكنني شاهدت أصدقائي الأكبر سناً وأفراد عائلتي يشاركون في مسيرات مطالبة بالعدالة. وفي تلك اللحظة أدركت أنه لا يوجد أحد محايد، وأن خيارتي سيكون دائماً هو التضامن مع الذين يناضلون من أجل حقوق الإنسان. وعلى مدى الأسابيع الثمانية الماضية، كان لي امتياز إطلاق شرارة اليقظة في الآخرين، وهي فرصة سأظل أحتفي بها على الدوام. في الفترة من 27 سبتمبر/أيلول إلى 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، قام فريق حملة «لعبة الطائرات بدون طيارين» برحلة إلى ثمانية جامعات في مختلف أنحاء البلاد للتوعية وبناء حركة حقوق الإنسان والدعوة إلى إجراء التحقيقات في برنامج الطائرات بدون طيارين. وقد قطعنا أكثر من 6000 ميل للاتصال بالناس وعرض الأفلام وتيسير جلسات تدريبية للنشطاء وتنظيم مظاهرات لرفع أصواتنا مطالبين بالمساءلة والعدالة. وقمنا بتجنيد أكثر من 100 عضو وناشط جديد في منظمة العفو الدولية، وتحدثنا إلى آلاف الطلبة وأفراد

المجتمعات المحلية، وساعدنا في إنشاء أو إعادة تنشيط مجموعات تابعة لمنظمة العفو الدولية. وقد أسهمت هذه الصلات في زيادة حضور شبيبة فرع المنظمة في الولايات المتحدة على الإنترنت، بما في ذلك تنامي ذلك الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي، وكتابة مقالات رأي للنشطاء شباب ونشر ما يربو على 150,000 وجهة نظر على صفحات مدونة فرع الولايات المتحدة لمنظمة العفو الدولية. إن رحلة حملة الطائرات بدون طيارين، كانت ولا تزال تضم جميع الذين وصلنا إليهم وأكثر. فنحن الشابة التي قالت بعد تمثيل حالة الوفاة: «للمرة الأولى أشعر بأن أعمالي يمكن أن تحدث فرقاً. ونحن قادة الشباب في تكساس الذين يبذلون كل ما لديهم من وقت إضافي للوصول إلى الطلبة في حرم الجامعة. ونحن طلبة جامعة سنسيناتي الذين وقفوا واحداً تلو الآخر بقبضات مرفوعة وعيون مغرورقة بالدموع، وهم يؤكدون التزامهم بهذا النضال.

لقد أصبح لدينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، عمل ينبغي أن نقوم به. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2013، سافرت نبيلة بيبي إلى واشنطن دي سي كي تصف لأعضاء الكونغرس كيف شاهدت جدها البالغة من العمر 67 عاماً وهي تتمزق إرباً. لقد قطعنا أكثر من 7000 ميل، ولم يظهر سوى خمسة من أعضاء الكونغرس.

ربما لا يرغب الكونغرس في الاستماع إلى قصة نبيلة التي تقطع القلب، ولكن شباب فرع المنظمة في الولايات المتحدة يريدون التأكد من عدم تجاهلها. ولذا فإنهم يقومون بتنظيم التحركات وتيسير الجلسات التدريبية وتنسيق الاحتجاجات، ولن يلونوا بالصمت. وبفضلهم تزداد قوتنا يوماً بعد يوم، وبسببهم سنتنصر.

نشطاء من فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة يسافرون في رحلة «لعبة الطائرات بدون طيارين» بالحافلة إلى جامعة مينيسوتا، حيث يتوقف الطلبة مع نموذج لطائرة بدون طيار (في الأعلى) ويمثلون دور القتلى (في الأسفل).

بقلم كلايا أن مندوزا، منسقة البرنامج الوطني للشباب في فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة.

طالع المزيد <<<

للاطلاع على المزيد من المعلومات حول رحلة لعبة الطائرات بدون طيارين، يرجى زيارة: www.amnestyusa.org/gameofdrones

ما وراء الواجهة البراقة

يندر أن يكتشف زوار الإمارات العربية المتحدة الحقائق الصارخة التي تكمن تحت السطح اللامع: استخدام الأحكام بالسجن لمدد طويلة لإسكات الأصوات التي تدعو إلى إصلاحات سياسية سلمية. موظف في منظمة العفو الدولية يتحدث عقب زيارة قام بها مؤخراً إلى الإمارات.

ما يودي بك إلى السجن
تعتبر المحكمة الجماعية «للإماراتيين الـ 94» مثلاً درامتيكياً على ما نهبنا إليه. ففي 2 يوليو/تموز 2013، حكم على 69 متهماً من أصل 94 بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات و 15 سنة بتهمة تتعلق بالأمن الوطني - ومن بين هؤلاء المتهمين العديد من محاميين حقوق الإنسان والقضاة والأكاديميين وقادة الطلبة. وكان عدد من المتهمين الذين جرت محاكمتهم أعضاء في جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي، وهي جماعة منخرطة في الحوار الديني والسياسي السلمي منذ إنشائها في عام 1974. ومن بين السجناء محاميين حقوق الإنسان البارز الدكتور محمد الركن، الذي ترد حالته في باب المناشدات العالمية في الصفحة 22 من هذه النشرة الإخبارية. وقد تبنت قضايا في المحاكم ضد الحكومة، اتُسمت بحساسية سياسية، لا يجرؤ محامون آخرون على الاقتراب منها على حد قول محمد صقر، أحد المتهمين الثمانية الذين حوكموا غيابياً في القضية نفسها. ومن بين السجناء البارزين الآخرين محمد المنصوري والشيخ الدكتور سلطان كايد القاسمي، وحسين علي النجار الحمادي وصالح محمد الظفيري. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن محمد الركن وبعدها آخر من المتهمين الذين أُدينوا هم سجناء رأي. وتُظهر بحوثنا أن محاكمتهم كانت جائزة بشكل صارخ ومشوبة بعدم الاتساق وبالإخفاء.

فعبق الانتفاضات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شعرت الإمارات العربية المتحدة بالخوف، وفرضت السلطات قيوداً أشد صرامة على ما يستطيع الناس أن يقولوه أو يفعلوه. فكل من يدعو إلى التغيير السياسي السلمي يمكن أن يتوقع الآن تصنيفه على أنه «إسلامي»، واعتقاله تعسفاً وتوجيه تهمة مصوغة بعبارات غامضة بأنه ارتكب جرائم ضد الأمن الوطني، وأن يصبح منبوهاً.

من الصعب تصديق أن يكون للإمارات العربية المتحدة وجه مظلم. فمن مسجد الشيخ زايد الكبير المهيب في أبو ظبي، إلى برج خليفة الذي يحبس ارتفاعه الأنفاس، إلى المباني الشاهقة المتلألئة في دبي، إلى المياه الفيروزية لشاطئ الفجيرة، يبدو هذا البلد أقرب إلى الكمال. بيد أن الحداثة الظاهرية والجمال الأخاذ في هذا البلد يخفيان خلفهما سرّاً قاتماً يندر أن يسمع عنه ملايين السواح والزوار الأجانب.

الفيلم. وقد مُنح أفراد عائلات السجناء من دخول القاعة، وخرموا مرة أخرى من الحديث. لقد أصيبت بالإحباط، ولا أستطيع أن أتخيل حقيقة مشاعر عائلاتهم.

ليس حرّاً في الإمارات العربية المتحدة

إن سجن محمد الركن يترك محامياً واحداً فقط من محامي حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة الذي يتمتع بالشجاعة الكافية لتبني قضايا أمن الدولة في المحاكم. إن يتعرض الركن مع فريقه الآن للمضايقة. وقد علمت أنه تم إسكات جميع الأصوات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة من الناحية الفعلية. ففي خضم هذه الحادثة البراقة هنا في دبي أخشى أن تكون تلك المشاعر صحيحة. إن المجتمع الدولي يجب أن يمثل الآن صوت هؤلاء السجناء وعائلاتهم.

بادر إلى التحرك >>>

إن رسالة منك يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراح محمد الركن. يرجى العلم بأن كافة المعلومات التي تحتاجها متوفرة في الصفحتين 22-23.

مضايقة العائلات وإسكاتها

في دبي لاحظت أن معظم الناس يمتنعون عن الحديث حول المحاكمة. وحتى الذين قبلوا بالحديث عن الموضوع، فقد كانوا حذرين بشأن ما قالوا. وطلب منا بعضهم عدم ذكر أسمائهم، لأنهم يخشون الانتقام منهم بسبب حديثهم معنا، ليس إلا.

وقد حاول نوو السجناء عقد لقاءات مع مسؤولين عموميين وكتبوا إليهم رسائل. ولكن وسائل الإعلام وجماعات حقوق الإنسان المحلية لم تُب أي اهتمام بما يريدون قوله لهم.

وبدلاً من ذلك، واجه أقرباؤهم حملة تهدف إلى إسكاتهم. فقد تعرضوا للمضايقات وخرموا من الوظائف وتم تجميد حساباتهم المصرفية ومراقبة هواتفهم وتقلباتهم. وطلب موظفون في أمن الدولة من أصدقاء أحدهم على الأقل تزويدهم بمعلومات استخبارية عنهم مقابل مبلغ من المال. وعندما شاهدنا عرضاً علنياً لفيلم وثائقي في دبي حول محاكمة مجموعة «الإماراتيين الـ 94»، الذي قدمته منظمة جديدة تُدعى المنظمة الخليجية الدولية، لاحظنا أن فيلم الفيديو الذي استغرق 40 دقيقة لم يغط بواعث قلق حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة العفو الدولية.

وفي جلسة الأسئلة والأجوبة التي عُقدت بعد ذلك، والتي حضرها جمهور كبير من الموالين للحكومة، لم يُسمح لنا بطرح أسئلة حول القضايا التي تم تجاهلها في

وشجن آخرون بموجب قانون جديد صارم يتعلق بجرائم الإنترنت، لا لشيء إلا بسبب نشر تغريدات حول محاكمة «الإماراتيين الـ 94».

تعرية السجناء ووضع الأقنعة على رؤوسهم ووجوههم

خلال زيارة قمتُ بها مؤخراً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، روى لي نوو السجناء قصصاً مزعجة عن تجريد أقبائهم من ملابسهم وإرغامهم على ارتداء منشفة حول خصورهم، ووضع أقنعة على رؤوسهم ووجوههم كلما غادروا زنابزينهم.

أخبروني باقتياد الأزواج والأبناء والأشقاء إلى أماكن اعتقال سرية واحتجازهم بدون تهمة لعدة أشهر بدون السماح لهم بالاتصال بمحاميتهم وعائلاتهم.

وأثناء المحاكمة الجماعية نفسها، قال العديد من المتهمين للضايف إنهم تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة، بما في ذلك تعريضهم للضوء الساطع على مدى 24 ساعة في اليوم؛ ورفع درجة الحرارة في الزنابن بشكل متعمد، والضرب أثناء الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والحرمان من النوم، واقتلاع الشعر بالعنف من اللحية والصدور. وقال أحد السجناء إنه عُلق في وضع مقلوب لعدة ساعات، حتى أنه بال على نفسه.

وقد تم تجاهل إفاداتهم حتى الآن، وكذلك المطالبة بالتحقيق في مزاعم أخرى ذات صدقية تقول إن الإفادات التي استُخدمت كأدلة في المحكمة قد انتزعت تحت التعذيب.



18 سنة سجناً لمشاركتها في تظاهرة

الاسم: ديلوروم عبدالقادرروف
البلد: أوزبكستان

تقضي ديلوروم عبدالقادرروف، البالغة من العمر 48 عاماً، وهي أم لاربعة أطفال، حكماً بالسجن لمدة 18 سنة في أوزبكستان. ففي 13 مايو/أيار 2005، نهبت مع مئات الأشخاص الآخرين إلى ميدان بابور في أنديزهان، وهي بلدة تقع في جنوب شرق أوزبكستان، بأمل الإعراب عن قلقها بشأن اقتصاد البلاد. ولكن السلطات وصفت التجمع بأنه انتفاضة مسلحة، وأطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين العزل في معظمهم.

وقد قُتل مئات الأشخاص، بينهم نساء وأطفال. وفرت ديلوروم، وقد تمكّنها الخوف مع نحو 500 شخص آخر، إلى فيرغزستان المجاورة سيرا على الأقدام، تاركة خلفها زوجها وأطفالها. وبعد نقلها إلى مخيم للاجئين الرومانيين، حصلت على تأشيرة لاجئ أسترالية. وقد وصلت إلى هناك في فبراير/شباط 2006، واعترف بها كلاجئة ومنحت تصريح إقامة دائمة، ولكن ديلوروم أرادت العودة إلى وطنها.

وأكدت السلطات الأوزبكية لعائلتها أنها تستطيع العودة بأمان، ولكنها اعتقلتها فور وصولها المطار لمدة أربعة أيام في يناير/كانون الثاني 2010. ثم اعتُقلت مرة أخرى في مارس/آذار 2010، ووُجّهت لها عدة تهم، منها محاولة الإطاحة بالنظام الدستوري.

وخلال المحاكمة، التي كانت جائرة، بدت ديلوروم نحيلة، وظهرت كدمات على وجهها. ونحن نعتقد أنها سيجية رأي، أدبنت بقولها إنها تعرضت على ممارسة حقها في حرية التجمع والتعبير بصورة سلمية.

رسالتك يمكن أن تساعد على إطلاق سراح ديلوروم من السجن: يرجى دعوة سلطات أوزبكستان إلى إطلاق سراح ديلوروم عبدالقادرروف فوراً وبلا قيد أو شرط، وإجراء تحقيق عاجل ومحادي في المزارع التي تقول إنها تعرضت للتعذيب في الحجز، وتقديم المسؤولين عن تعذيبها وإساءة معاملتها إلى ساحة العدالة.

أبدأ رسالتك بعبارة: السيد المدعي العام، وأرسلها على العنوان التالي: Prosecutor General Rashidzhon Kodirov, Prosecutor General's Office of Uzbekistan, ul. Gulyamova 66, Tashkent 700047, Uzbekistan

هاتف: +998 71 133 39 17

بريد إلكتروني: prokuratura@lawyer.uz

هاكتور لا يزال مفقوداً

الاسم: هيكتور رانغيل أورتيغ
البلد: المكسيك

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، اختفى هيكتور رانغيل أورتيغ واثان من زملائه في موتولوكوا، وهي مدينة في ولاية كوهويلا بشمال المكسيك. وكان هيكتور قد سافر إلى هناك في سياق عمله التجاري العائلي. وقد اتصل بمنزله من أحد الفنادق وقال إن شرطة البلدية أوقفت زميله واحتجزت سيارتهم، وأنه سينهب إلى مركز الشرطة لمتابعة الموضوع. وكانت تلك المرة الأخيرة التي تم فيها الاتصال بالرجال الثلاثة.

وقد سافر شقيقه إنريك وشقيقته بريندا إلى موتولوكوا بعد فترة قصيرة للبحث عنه، وسرعان ما لادا بالفرار من المدينة إثر تلقيهما تحذيراً من الشرطة والاعداء العام في الولاية بالابتعاد، وإلا فإن الأمر نفسه سيحدث لهم. ولا تزال عائلة هيكتور تبحث عنه، وقد تعرضت للمضايقات بسبب طلبها من السلطات تحديد مكان وجوده وتقديم المسؤولين عن اختفائه إلى ساحة العدالة. أما العائلتان الأخريان فإنهما تخشيان تقديم شكوى. شاهد بريندا رانغيل وهي تروي قصتها على الموقع: www.bit.ly/brendarangel

وفي فبراير/شباط 2013، كان عدد الأشخاص المفقودين أو المختفين المسجلين رسمياً في المكسيك منذ عام 2006 أكثر من 26,000 شخص. وعادة ما تكون العصابات الإجرامية القوية هي المسؤولة عن ذلك، ولكن الموظفين العموميين كثيراً ما يكونون متورطين في الأمر كذلك، وبوجه عام، غالباً ما تفتشل السلطات في إجراء تحقيقات في مثل تلك الجرائم.

رسالتك قد تساعد على إحقاق العدالة: يرجى حث النائب العام الفدرالي على ضمان قيام الوحدة المتخصصة في البحث عن الأشخاص المختفين بتحديد مكان وجود هيكتور رانغيل وإجراء تحقيق شامل وعاجل في حادثة اختفائه (بما في ذلك في إمكانية ضلوع موظفين عموميين في الحادثة)، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة.

أبدأ رسالتك بعبارة: السيد النائب العام، وأرسلها على العنوان التالي: Federal Attorney General Jesús Murillo Karam, Procuraduría General de la República (PGR), Paseo de la reforma 211- 213, Col. Cuauhtémoc, México, D.F., C.P. 06500

فاكس: +52 55 5346 0908 (استمر في المحاولة،

اطلب «فاكس»)

بريد إلكتروني: ofproc@pgr.gob.mx

إسكات محام مدافع عن حقوق الإنسان

الاسم: محمد الركن
البلد: دولة الإمارات العربية المتحدة

محمد الركن هو محام بارز يدافع عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، وهو من المؤازرين القدامى لمنظمة العفو الدولية. وقد حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في يوليو/تموز 2013 إثر محاكمة جائرة بشكل صارخ.

وكان قد اعتقل خلال حملة قمعية شنتها الحكومة في عام 2012 ضد أشخاص يدعون إلى الإصلاح السياسي في الإمارات العربية المتحدة، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان وقضاة ونشطاء سياسيون وأساتذة جامعيين وقادة طلابيون. وكان يعمل كمستشار قانوني ومحام في قضايا رابعة المستوى تتعلق بحقوق الإنسان في الإمارات، وكان يدافع عن عدد من دعاة الإصلاح الذين جردوا من جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة عندما قبض عليه. وذكر العديد من المتهمين الأربعة والتسعين الذين حوكموا في المحاكمة الجماعية في يوليو/تموز 2013، أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب الإساءة المعاملة في الحجز، بما في ذلك الحيس الانفرادي لمدة طويلة والضرب المبرح والحرمان من النوم.

وحكم على محمد الركن، البالغ من العمر 68 عاماً، وآخرين - من بينهم صهره - بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات و 15 سنة بتهمة «التآمر لقلب نظام الحكم» إثر محاكمة جائرة شابتها مخالفات عديدة. ولم يُسمح لمحاميي بزيارته سوى مرة واحدة منذ الحكم عليه. إن منظمة العفو الدولية تعتبر محمد الركن سجين رأي، سُجن بسبب ممارسته السلمية لحقوقه، ومنها عمله كمحامي دفاع مثل موكله (صالح المزيد في مقالنا على الصفحة 20).

رسالتك يمكن أن تُغيّر مسار حياته: يرجى المطالبة بإطلاق سراح محمد الركن فوراً وبلا قيد أو شرط؛ وإلغاء قرار الإدانة والحكم الصادرين بحقه؛ وحمائته من التعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة، والسماح له برؤية محاميي وعائلته بانتظام.

أبدأ رسالتك بعبارة: سمو الأمير، وأرسلها على العنوان التالي: صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، شارع الكورنيش، أبو ظبي، ص.ب. 280، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 622 2228

بريد إلكتروني: ihtimam@mopa.ae

مناشدات عالمية

أكتب رسالة.. غير حياة إنسان

إن رسالة منك يمكن أن تحرر
سجيناً، أو توقف إعداماً أو
تساعد عائلة مفجوعة على
تحقيق العدالة.





© Private

الحكم على مدوّن بالسجن لمدة 16 سنة

الاسم: تران هيونيه دوي تانك
البلد: فيتنام

تران هيونيه دوي تانك، البالغ من العمر 47 عاماً، رجل أعمال ومدوّن ومدافع عن حقوق الإنسان في فيتنام. في يناير/كانون الثاني 2010 حكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة مع الإقامة الجبرية في منزله لمدة خمس سنوات أخرى بعد قضاء مدة الحكم بالسجن. وذلك بسبب كتاباته وأفكاره في السياسة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإبائية. وهو يقضي حالياً مدة حكمه في أوضاع قاسية في سجن خوان موك في باريا، بمحافظة فونغ تاو بجنوب شرق فيتنام.

وكان قد قُبض على تانك في 24 مايو/أيار 2009 واتهم في البداية «بسرقة خطوط هاتف». قبل اتهامه «بنشر دعاية مناهضة للدولة». وقد غيّرت التهمة فيما بعد إلى «محاولة الإطاحة بالإدارة الشعبية»، وهي التهمة التي أُدين بها.

وفي محاكمته في محكمة الشعب بمدينة هو تشي منه، قال تانك إنه تعرّض للتعذيب أثناء فترة اعتقاله التي سبقت المحاكمة لإجباره على الاعتراف. وقال شهود إن القضاة تداولوا في الأمر لمدة 15 دقيقة فقط قبل أن يعودوا بالحكم، الذي استغرقت قراءة منطوقه 45 دقيقة، مما يشي بأنه كان معداً مسبقاً. وفي مايو/أيار 2010 أيدت محكمة الاستئناف ذلك الحكم.

رسالتك يمكن أن تُغيّر مسار حياة تانك: يرجى المطالبة بإطلاق سراح تران هيونيه دوي تانك فوراً وبلا قيد أو شرط. ويعتبر تانك سجين رأي يقضي حكماً بالسجن لمدة طويلة بسبب تعبيره السلمي عن آرائه. ليس إلا. كما يرجى طلب ضمانات بأن تتم معاملة تانك، أثناء فترة احتجازه، وفقاً للقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة المسجونين. بما في ذلك السماح له بتلقي زيارات عائلية منتظمة ورعاية طبية ملائمة.

ابدأ رسالتك بعبارة: السيد الوزير، وأرسلها إليه على العنوان التالي: Minister of Public Security, Gen Tran Dai Quang, Ministry of Public Security, 44 Yet Kieu Street, Hoan Kiem District, Ha Noi, Viet Nam

فاكس: 844 3942 0223

استمارة اتصال عبر الإنترنت:

www.mps.gov.vn/web/guest/contact_english



© Karim Thassanapitak

سجن رئيس تحرير مجلة لـ «إهانة الملكية»

الاسم: سومويت بروكساكاسمسوك
البلد: تايلند

يقضي سومويت بروكساكاسمسوك، وهو أب وناشط في الدفاع عن حقوق العمال ورئيس تحرير سابق لمجلة سياسية، حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات بسبب نشر مقالين اعتبراً مهينين للملكية التايلندية.

في أبريل/نيسان 2011، قُبض على سومويت على الحدود التايلندية الكمبودية، وذلك بعد مرور خمسة أيام على إطلاق عريضة تدعو إلى إجراء مراجعة برلمانية لقانون التطاول على الملكية، الذي يعاقب بموجبه كل من يشهر بالملك أو الملكة أو ولي العهد أو الأمير أو يهينهم أو يهددهم، بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً.

في 22 يوليو/تموز 2011 اتهم سومويت نفسه بالتطاول على الملكية. وقد بدأت محاكمته في باتوك في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وفي يناير/كانون الثاني 2013 حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على كل مقال من المقالين اللذين نُشرا. كما أعادت المحكمة تنفيذ حكم سابق بالسجن لمدة سنة كان قد صدر مع وقف التنفيذ في قضية منفصلة.

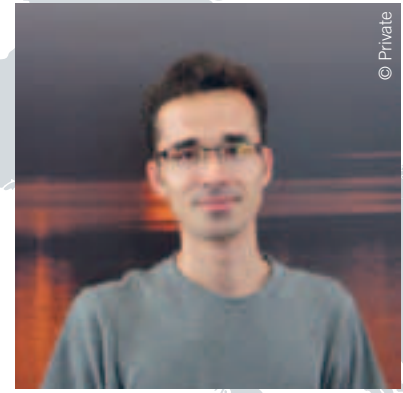
وظل سومويت محتجزاً بصورة مستمرة منذ اعتقاله. وهو يعاني من ارتفاع ضغط الدم والنقرس والتهاب الكبد الوبائي. وقد قدم دعوى استئناف ضد الحكم. وبموجب القانون التايلندي، يمكن إطلاق سراحه مؤقتاً إلى حين صدور نتيجة الاستئناف. ولكن السلطات رفضت طلباً لإطلاق سراحه بكفالة.

أكتب رسالة، وساعد على تغيير مسار حياته: يرجى الإعراب عن قلقك بشأن حبس سومويت بروكساكاسمسوك، وحث السلطات على إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط. وإسقاط التهم الموجهة ضده، وإلغاء قرار إدانته. كما يرجى حث حكومة المملكة التايلندية على حماية الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير سلمياً، وتعديل المادة 112 من القانون الجنائي التايلندي بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ابدأ رسالتك بعبارة: السيد رئيس الوزراء، وإرسالها على العنوان التالي: Prime Minister Yingluck Shinawatra, Government House, Pitsanulok Road, Dusit District, Bangkok 10300, Thailand

فاكس: 66 2 282 5131 أو 66 2 288 4016

فيسبوك: www.facebook.com/Y.Shinawatra



© Private

الحكم على عالم فيزيائي بالسجن لمدة 10 سنوات

الاسم: أواميد كوكابي
البلد: إيران

في 30 يناير/كانون الثاني 2011، كان أواميد كوكابي عائداً لإكمال دراسته العليا لنيل شهادة الدكتوراه في الفيزياء في جامعة تكساس بالولايات المتحدة عقب زيارة عائلته في إيران، عندما قُبض عليه في المطار.

وبعد قضاء مدة 15 شهراً في الاعتقال الذي يسبق المحاكمة، قدم أواميد للمحاكمة في مايو/أيار 2012 بتهمة «الاتصال بدول معادية» و«الحصول على أموال بصورة غير مشروعة». وهذه الأموال هي عبارة عن الجارية التي تدفعها له جامعة تكساس من أجل إكمال دراسية. وكانت محاكمته المتلفزة، مع 12 شخصاً آخر، محاكمة جائزة فلم يتم تقديم أية أدلة ضده في المحكمة، ولم يُسمح له بالتحدث مع محاميه قبل بدء المحاكمة.

وقد احتُجز أواميد في الحبس الانفرادي، وتم استجوابه لفترات طويلة والضغط عليه للإبداء «باعترافات». ويقول إنه أرغم على كتابة معلومات تفصيلية عن الأشخاص الذين التقاهم في السفارات أو المؤتمرات. وذكر أن المحققين اتهموا بعض أولئك الأشخاص بأنهم من عملاء وكالة المخابرات المركزية.

وكان أواميد واحداً من الذين حصلوا على أعلى العلامات في امتحان دخول الجامعات الإيرانية، واختير من بين أوائل الطلبة الذين سيقابلون المرشد الأعلى. وكان أواميد دائماً مهتماً بالعلم، وحصل على شهادتين في الفيزياء والهندسة الميكانيكية معاً في إيران قبل متابعة دراسته العليا في أسبانيا والولايات المتحدة.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن أواميد سجين رأي، سُجن بسبب رفضه العمل في المشاريع العسكرية والمشاريع المرتبطة بالطاقة النووية الإيرانية، وبسبب علاقاته العلمية المشروعة مع معاهد أكاديمية خارج إيران.

رسالتك يمكن أن تساعد على إطلاق سراحه: يرجى المطالبة السلطات الإيرانية بإطلاق سراح أواميد كوكابي فوراً وبلا قيد أو شرط، وإلغاء قرار الإدانة والحكم، والسماح له بالاتصال بمحاميه بشكل منتظم.

ابدأ رسالتك بعبارة: سماحة السيد ... وأرسلها على العنوان التالي: المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله سيد علي خامنئي، شارع الجمهورية الإسلامية - نهاية شارع الشهيد كشارف دوست، طهران، جمهورية إيران الإسلامية

بريد إلكتروني: info_leader@leader.ir

تويتر: @khamenei_ir

A photograph of a person sitting at a desk in a cluttered, dimly lit room. The person is wearing a dark shirt and is looking at a computer monitor. The desk is covered with various items, including a keyboard, a mouse, a green bottle, a printer, and several books. The room has a green wall and a patterned rug hanging on the wall. The overall atmosphere is one of a busy, makeshift workspace.

«نحن مجتمع نابض بالحياة»

جو موزيز، الناشط في مجال حقوق السكن في
بابوا نيوغينيا، يتحدث إلى النشرة الإخبارية.

ظلت المستوطنة غير الرسمية «باغا هيل» - وهي موطن لنحو 3000 إنسان في بورت مورسبي، عاصمة بابوا نيوغينيا - عرضة لخطر الإخلاء القسري منذ عام 2012. وفي 12 مايو/أيار 2012، في الوقت الذي لم تكن المحكمة قد فصلت بعد في دعوى الاستئناف ضد عملية الإخلاء المقررة، أرغمت الشرطة المسلحة أكثر من 100 شخص على إخلاء منازلهم تحت تهديد السلاح. وتم هدم نحو 20 منزلاً. وشأنه شأن الآخرين، عاد زعيم المجتمع المحلي جو موزيز إلى موقع منزله المدمر، وأقام خيمة على أنقاضه وصمّم على البقاء في المكان الذي يسميه بيته. ويوضح لنا جو موزيز الأمر على هذا النحو:

«إذا أردوا تنمية باغا، فإن الحكومة والجهة التي ستنفذ مشروع التنمية، أيًا كانت، يجب أن تأتي إلينا وتفهم الأسباب التي دفعت الناس إلى المجيء إلى هنا، وكم عدد الناس الموجودين، ولماذا يريدون البقاء. ويجب أن تفهم الحقوق الأساسية للناس الذين يعيشون في باغا اليوم.

«ولكن في حالتنا هذه، لا يحدث شيء كهذا، فهم يذهبون خلف الأبواب الموصدة ويعقدون الصفقات ويعتقدون أن بإمكانهم الانتصار علينا بسهولة، وهذا ليس صحيحاً.

«نحن هنا منذ زمن طويل. وقد أسسنا أعمالاً تجارية صغرى، وعندما يبدأون بنقلنا من مكان إلى آخر، كيف سنتمكن من البدء من جديد؟ هناك من يعيشون على البحر، وهذا أسلوب حياتهم. فهم يذهبون إلى البحر ويصطادون الأسماك ويبيعونها في السوق؛ وبعضنا يعيش في مكان يستطيعون فيه ركوب الحافلة بسهولة والذهاب إلى عملهم؛ ويستطيع أطفالنا الذهاب إلى المدرسة. وفيما يتعلق بالموصلات العامة، فإن إعادة توطيننا في مكان آخر ستشكل لنا مشكلة كبيرة.

«ويعتبر مجتمع باغا أحد أفضل المجتمعات المحلية في بورت مورسبي من حيث معايير التوطين. إنه مجتمع قابل للحياة. فالشباب يشاركون في برامج متعددة، ونحن نمارس اليوغا ونقوم بأنشطة كنسية. إننا مجتمع نابض بالحياة».

طالع المزيد <<<

اعرف ما يمكنك أن تفعل لوضع حد لعمليات الإخلاء القسري في بابوا نيوغينيا على الموقع: <http://bit.ly/PNGaction> وابحث عن التقرير الموجز لمنظمة العفو الدولية بهذا الشأن في وقت لاحق في عام 2014.



«على عاتقنا تقع مسؤولية الاحتجاج باسم الحرية الشاملة».

نيلسون مانديلا

2013-1918

WWW.MANDELAMEMORIAL.COM